الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده

دراسة وإعداد
أحمد بن عبدالرحمن بن سليمان الصويان

أحمـد بن حنبـل
(١٦٤ ــ ٢٤١ هـ)

أحد الأئمة الأعلام، ومن الأفذاذ الذين قلَّما يجود الزمان بمثلهم. أحاط بالمجد من جميع أطرافه، وبرز في كثير من العلوم، فهو عند المحدِّثين : إمامهم، وعند الفقهاء : سيدهم، وعند الحفاظ : أميرهم، وعند الشجعان : رائدهم، وعند الثابتين على الحق : قائدهم.

الوضع القائم في عصره :

عاش الإمام أحمد بن حنبل في عصر استقرت الأمور فيه للدولة العبَّاسية، التي ظهر فيها بشكلٍ جلي اعتماد الولاة على العناصر الأعجمية، لتثبيت حكمهم. فاعتمد المأمون على الفرس، والمعتصم على الترك. حتى بدأ الضعف يطغى شيئاً فشيئاً على الدولة العباسية.

ومن الملامح العامَّة التي تُميِّز المدة التي عاشها الإمام أحمد :

١ ــ البدء في ترجمة الكتب الفلسفية من يونانية، ورومانية، وفارسية، وهندية، بدعم من الولاة.

٢ ــ نتج من جراء هذا : انتشار البدع في عقائد الناس، وعباداتهم بشكل سريع.

٣ ــ انتشرت الرافضة والمعتزلة، ودعم الولاة المذهب الاعتزالي خاصة، والقول بخلق القرآن. وأصاب المسلمين محنةً وبلاء.

٤ ــ الطغيان الماديّ الجامح، ليس في قصور الولاة والأمراء فحسب، بل حتى عند عامة الناس.

هذه بعض الملامح الرئيسية التي تميز البيئة التي عاش فيها الإمام أحمد بن حنبل. ويلخص لنا المقريزيّ رحمه الله تعالى الآثار الناتجة من ترجمة كتب الفلسفة فيقول: «وبتعريب المأمون لكتب الفلسفة انتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس، واشتهرت مذاهب الفرق من: القدرية والجهمية والمعتزلة والأشعرية والكرامية والخوارج والروافض والقرامطة والباطنية، حتى ملأت الأرض، وما منهم إلا من نظر في الفلسفة، وسلك من طرقها ما وقع عليه اختياره، فانجر بذلك على الإسلام وأهله من علوم الفلاسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة في الدين. أ هـ »(١).

في هذه الفترة الحرجة ولد الإمام أحمد بن حنبل لِيَنْصُرَ الله به الدين، ويعز به أهل السنّة والجماعة، لينطبق عليه حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ مرفوعاً : «إنّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يُجدِّد لها دينها»(٢).

اسمه ونسبه :

هو : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله بن حيَّان بن عبدالله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان ابن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل الذهليّ الشيباني. يلتقي نسبه مع الرسول ﷺ في : نزار بن معد بن عدنان. قدم

---

(١) الخطط للمقريزيّ (٢/٣٥٨).

(٢) أخرجه: أبوداود في كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المئة (٤/٤٨٠) ط . دعاس. ورواه الحاكم في كتاب الفتن والملاحم (٤/٥٢٢). والخطيب في تاريخه (٢/٦١). وابن عدي في الكامل (١/١٢٣). ومن طريقه رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/١٣٧) ت. سيد صقر. والحديث صححه السيوطي في الجامع الصغير (١/٧٤). والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص١٢١). والمناوي في فيض القدير (٢/٢٨٢). كما نقل المناوي تصحيح الحاكم والذهبي له. والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/١٥٠) وصحيح الجامع (٢/١٤٣).

به والده من مرو وهو حمل، فوضعته أمه في بغداد في ربيع الأول من سنة أربع وستين ومائة. وتوفى أبوه وهو ابن ثلاث سنين، فكفلته أمه. ويُنسب إلى جده لشهرته[٣].

شيوخـــه :

سمع الإمام أحمد من عدد كبير من العلماء يصعب حصرهم، ويطول ذكرهم. حيث أكثر الترحال إلى كثير من الأمصار كـ : البصرة، والكوفة، والشام، والجزيرة، والحرمين، واليمن، وغيرها.

وأذكر من شيوخه على سبيل المثال :

محمد بن إدريس الشافعي، وسُفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، وإسماعيل بن عُليَّة، وهشيم بن بشير، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني، وغيرهم.

قال الحافظ الذهبيّ : «فعدة شيوخه الذين روى عنهم في المسند: مئتان وثمانون ونيف»[٤].

وقال ابن الجزريّ : «مئتان وثلاثة وثمانون رجلاً»[٥].

تـلاميـــذه :

سمع من الإمام أحمد عدد كثير من العلماء، ورحل إليه الناس من أماكن بعيدة ليسمعوا منه. وممّن سمع منه :

ابنيه عبدالله وصالح، وابن عمه حنبل بن إسحاق، وأبو زُرعة، والبخاريّ، ومسلم، وأبو داود صاحب السنن ــ ، والأثرم، وأبو يعلىٰ الموصلي ــ صاحب المسند ــ ، والميمونيّ، وابن هانىء، وغيرهم.

---

(٣) انظر: الحلية (١٦٢/٩) وتاريخ بغداد (٤١٣/٤ ــ ٤١٤) وتاريخ دمشق (٢١٨/٧) وتاريخ الإسلام (ص ٥ ــ ٦) وسير أعلام النبلاء (١٧٨/١١).

(٤) النبلاء (١٨١/١١).

(٥) المصعد الأحمد (ص٣٤) ت. أحمد شاكر. وانظر شيوخه في الكتب التي ترجمت له مثل: سير أعلام النبلاء (١٨٠/١١).

حفظه :

يمتاز الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى بالحفظ الواسع، والاطلاع الكثير، حيث شهد له بذلك حفاظ الأمة ومُحدِّثوها.

○ قال أبو زُرعة : «حزرت كتب أحمد يوم مات فبلغت اثنى عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان، ولا في بطنه حدّثنا فلان، كل ذلك كان يحفظه على ظهر قلبه»[٦].

○ وقال عبدالله بن أحمد: قال لي أبو زُرعة: «أبوك يحفظ ألف ألف حديث». فقيل له: وما يدريك؟ قال: «ذاكرته فأخذت عليه الأبواب»[٧].

ويعلّق الحافظ الذهبيّ على هذا القول، فيقول: «وكانوا يعدُّون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعيّ، وما فُسِّر، ونحو ذلك. وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عُشر معشار ذلك»[٨].

○ وقال علي بن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل، إلا أنهّ لا يُحدِّث إلا من كتابه، ولنا فيه أسوةٌ حسنة»[٩].

قلت: وهذا من تمام ورعه رحمه الله تعالى.

○ وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «كَتَب أبي عشرة آلاف ألف حديث، لم يكتب سواداً في بياض إلا حفظه»[١٠].

قلت: ما وصل الإمام أحمد إلى هذه المنزلة الرفيعة إلا بحرصه الشديد ومثابرته على طلب العلم، فبقدر ما تعطى العلم من نفسك، فإنّه يُظهر لك من كنوزه ودرره. وإليك مصداق ذلك :

(٦) مناقب الإمام (ص ٦٠) وطبقات الشافعية (٢٧/٢) وتاريخ الإسلام (ص ٩) والنبلاء (١٨٨/١١) والشذرات (٩٧/٢).

(٧) تاريخ بغداد (٤٢٠/٤) وتاريخ دمشق (٢٥٦/٩) ومناقب الإمام (ص ٥٩) وطبقات الشافعية (٢٧/٢) وطبقات الحنابلة (٦/١) والنبلاء (١٨٧/١١) والتهذيب (٧٤/١).

(٨) النبلاء (١٨٧/١١).

(٩) الحلية (١٦٥/٩) والجرح والتعديل (٦٩/١/١) ومن طريقهما ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤١/٧). والنبلاء (٢٠٠/١١). وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤١).

(١٠) خصائص المسند (ص ٢٢) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

○ قال الخلال: حدّثنا أبو إسماعيل الترمذيّ، سمعت قتيبة بن سعيد يقول: «كان وكيع إذا كانت العتمة ينصرف معه أحمد بن حنبل، فيقف على الباب فيذاكره، فأخذ وكيع ليلة بعضادتي الباب، ثم قال: يا أبا عبدالله، أريد أن ألقي عليك حديث سفيان، قال: هات. قال: تحفظ عن سفيان عن سلمة بن كهيل كذا؟ قال: نعم حدّثنا يحيى، فيقول: سلمة كذا وكذا؟ فيقول: حدثنا عبدالرحمن، فيقول: عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول: أنت حدثتنا، حتى يفرغ من سلمة، ثم يقول أحمد: فتحفظ عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول وكيع: لا، ثم يأخذ في حديث شيخ شيخ، قال: فلم يزل قائماً حتى جاءت الجارية فقالت: قد طلع الكوكب، أو قالت: الزهرة»(١١).

ولهذا نجد الإمام أحمد قد أتقن حديث وكيع إتقاناً جيداً.

○ قال عبدالله بن أحمد: قال لي أبي: «خذ أيّ كتابٍ شئتَ من كُتب وكيع، فإن شئتَ تسألني عن الكلام فأخُبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك عن الكلام»(١٢).

○ وصدق ابن الجوزيّ حينما قال عن الإمام أحمد: «كان رضي الله عنه شديد الإقبال على العلم، سافر في طلبه السفر البعيد ووفر على تحصيله الزمان الطويل، ولم يتشاغل بكسب ولا نكاح حتى بلغ منه ما أراد»(١٣).

ثنـاء الأئمـة عليه :

○ قال الإمام الشافعي: «خرجتُ من بغداد، وما خَلَّفتُ بها أحداً

(١١) مناقب الإمام (ص ٦١) وتاريخ الإسلام (ص ١٠).

(١٢) مناقب الإمام (ص ٦١) وطبقات الشافعية (٢٨/٢) وتاريخ الإسلام (ص ١٠) والنبلاء (١٨٦/١١). وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤٠).

(١٣) مناقب الإمام (ص ٥٨).

أتقى ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل»[١٤].

وكفى بهذه شهادة من شيخه وإمام عصره محمد بن إدريس رحمه الله تعالى.

○ وقال عبدالرزاق بن همّام الصنعاني: «ما قدم علينا أحدٌ كان يشبه أحمد بن حنبل»[١٥].

○ وقال أيضاً: «ما رأيتُ مثل أحمد بن حنبل»[١٦].

قلت: قال عبدالرزاق ذلك، وقد رأى أئمة العلم مثل: معمر بن راشد، والإمام مالك، والسفياني، وابن جُريج، وابن معين، وغيرهم.

○ وقال إبراهيم الحربي: «كأنّ الله قد جمع له علم الأولين من كل صنف، يقول ما يرى ويمسك ما شاء»[١٧].

○ وقال شجاع بن مخلد: سمعت أبا الوليد الطيالسيّ يقول: «ما بالمِصْرَيْن ــ يعني: الكوفة والبصرة ــ رجلٌ أكرم عليَّ من أحمد بن حنبل»[١٨].

○ وقال الهيثم بن جميل: «إن عاش هذا الفتى سيكون حجّةٌ على أهل زمانه»[١٩].

○ وقال أبو جعفر النفيلي: «كان أحمد بن حنبل من أعلام الدين»[٢٠].

(١٤) الكامل لابن عدي (١٢٧/١) وتاريخ بغداد (٤١٩/٤) ومن طريقة تاريخ دمشق (٢٣٥/٧) ومناقب الإمام (ص ١٠٧) وطبقات الحنابلة (١٨/١) وتاريخ الإسلام (ص ١٢) والنبلاء (١٩٥/١١) والبداية والنهاية (٣٣٥/١٠) والتهذيب (٧٣/١).

(١٥) مناقب الإمام (ص ٦٩).

(١٦) مناقب الإمام (ص ٧٠).

(١٧) مناقب الإمام (ص ٦٢) وطبقات الحنابلة (٦/١) وبنحوه في تاريخ الإسلام (ص١١) والنبلاء (١٨٨/١١).

(١٨) الحلية (١٧١/٩) وتاريخ دمشق (٢٣٧/٧) ومناقب الإمام (ص ٧٢) والنبلاء (١٩٠/١١) والتهذيب (٧٣/١) والمنهج الأحمد (١٤٤/١).

(١٩) الحلية (١٦٢/٩ و١٦٧) وتاريخ دمشق (٢٤٥/٧) وتاريخ الإسلام (ص١٢) والنبلاء (١٩٥/١١).

(٢٠) الجرح والتعديل (٦٩/١/١) والحلية (١٦٩/٩) وتاريخ دمشق (٢٤٤/٧) ومناقب الإمام (ص١٣٠) والنبلاء (٢٠١/١١).

○ وقال إسماعيل بن خليل: «لو كان أحمد بن حنبل في بني إسرائيل لكان آية»(٢١).

ولو تتبعت ثناء الأئمة عليه لطال بنا المقام، ولكن أختم بقول الإمام الذهبي: «كان أحمد عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التألّه. أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه؟!! وكان مهيبًا في ذات الله. حتى قال أبو عبيد ــ القاسم بن سلام ــ : ما هبت أحداً في مسألة ما هبت أحمد بن حنبل»(٢٢).

احترام العلماء له :

العلماء لهم منزلةٌ عظيمة ومكانة رفيعة، فهم ورثة الأنبياء، والعلم تاج يرفع من ذكر الإنسان ويُعلي قدره، وكم من أصيل النَّسب حطه الجهل، وكم من وضيع النسب رفعه العلم فوق جميع الناس، وصدق من قال :

العلم يرفع بيتاً لا عماد له والجهل يهدم بيت العز والشرف

ويزداد فضل الإنسان ومكانته بزيادة علمه وعمله، والإمام أحمد رحمه الله تعالى جمع الأمرين معاً، ممّا جعل شيوخه قبل تلاميذه يقدرونه، ويجلونه، ويحترمونه، حتى قال إدريس بن عبدالكريم المقرىء : «رأيتُ علماءنا مثل الهيثم بن جميل، ومصعب الزبيريّ ــ وذكر (٢٠) عالماً من الحفاظ والفقهاء ــ فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه، يُعظمون أحمد بن حنبل، ويُجلّونه، ويوقّرونه، ويبجلونه، ويقصدونه للسلام عليه»(٢٣).

وقال أحمد بن شيبان: «ما رأيتُ يزيد بن هارون لأحد أشدّ تعظيماً منه لأحمد بن حنبل، وكان يقعده إلى جنبه إذا حدثنا وكان يوقر أحمد بن

---

(٢١) الحلية (٩/٦٦) وتاريخ بغداد (٤/٤١٨) وتاريخ دمشق (٧/٢٥٠) والنبلاء (١١/٢٠٢).

(٢٢) النبلاء (١١/٢٠٣). وانظر: تاريخ دمشق (٧/٢٤٦) ومناقب الإمام (ص ٢١٢).

(٢٣) الحلية (٩/١٧١) ومن طريقه تاريخ بغداد (٤/٤١٦) ومن طريقهما في تاريخ دمشق (٧/٢٥٤). ومناقب الإمام (ص ١٣٨) وجميعهم من طريق الطبراني. وانظر أيضاً: النبلاء (١١/٢٠٤).

حنبل ولا يمازحه»[٢٤].

ويزيد بن هارون من شيوخ أحمد ويعتبر من الأئمة الحفاظ الأثبات، ومع ذلك نجده يحترم الإمام أحمد هذا الاحترام. ويزيد بن هارون صاحب نكتة وطرافة، لكنَّه يتحرّز من ذلك عند الإمام أحمد. قال خلف بن سالم: «كنَّا في مجلس يزيد بن هارون، فمزح يزيد مع مستمليه، فتنحنح أحمد بن حنبل، فضرب يزيد بيده على جبينه، وقال: ألا أعلمتموني أنَّ أحمد ههنا حتى لا أمزح!!»[٢٥].

وقال أبو بكر المروزي: أخبرني عبدالله بن المبارك ــ شيخ سمع منه قديماً، وليس بالخراساني ــ قال: «كنتُ عند إسماعيل بن عُليَّة، فتكلم إنسان فضحك بعضنا، وثم أحمد بن حنبل. فأتينا إسماعيل فوجدناه غضبان، فقال: أتضحكون وعندي أحمد بن حنبل؟!»[٢٦].

رحم الله الإمام أحمد بن حنبل، فقد كان رجلاً جادًّا، متميزاً، حريصاً على وقته، وعلى طلبه للعلم. وهذه الصفات هي التي جعلت شوامخ العلماء يحترمونه ويقدِّرونه، حتى أنّ كثيراً من العلماء كان يسميه بـ : «الإمام» أو «إمامنا»، سواء من شيوخه أو من أقرانه أو من تلاميذه، فمنهم : الإمام المبجل يحيى بن آدم[٢٧] وعليّ بن المديني الذي قال: «اتخذتُ أحمد بن حنبل إماماً فيما بيني وبين الله»[٢٨]. كما كان يسميه أيضاً بـ : «سيدنا»[٢٩]. وممّن يُسميه بالإمام أيضاً : بشر بن الحارث[٣٠]،

---

(٢٤) تاريخ دمشق (٢٣٢/٧) ومناقب الإمام (ص ٦٧) وتاريخ الإسلام (ص ١١) والنبلاء (١٩٤/١١) والتهذيب (٧٣/١).

(٢٥) الحلية (١٦٩/٩) ومناقب الإمام (ص ٦٧) والنبلاء (١٩٤/١١) والمنهج الأحمد (٧٦/١).

(٢٦) مناقب الإمام (ص ٦٨) والنبلاء (١٩٤/١١).

(٢٧) انظر: تاريخ بغداد (٤١٧/٤) ومناقب الإمام (ص ٧٧) والنبلاء (١٨٩/١١) والتهذيب (٧٣/١).

(٢٨) تاريخ دمشق (٢٤٢/٧) ومناقب الإمام (ص ١٠٩) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠).

(٢٩) الحلية (١٦٥/٩) ومن طريقه تاريخ بغداد (٤١٧/٤) ومن طريقهما في تاريخ دمشق (٢٤٠/٧). ومناقب الإمام (ص ١٠٩) والنبلاء (٢٠٠/١١) والشذرات (٩٧/٢).

(٣٠) مناقب الإمام (ص ١١٧).

والذهلي[٣١]، وأبو عبيد القاسم بن سلام[٣٢]، وقتيبة بن أحمد[٣٣]، وأبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن[٣٤]، وغيرهم[٣٥].

زهد الإمام أحمد :

عندما تُدْبر الدنيا عن الإنسان، ويدَّعى الزهد فيها، فهو وإن كان صادقاً في زهده هذا، إلا أنَّ هذا الزهد سهل المنال.

أمّا حينما تقبل الدنيا بخيلها ورجلها، وتقف بين يدي الإنسان ثم يزهد فيها، فلا شك أنّ هذا هو الزهد الحقيقي، الذي تتصاغر عنده النفوس، ولا يُطيقه إلا القلة الصابرة المحتسبة، النَّاظرة لنعيم الآخرة، المعرضة عن نعيم الدنيا.

والإمام أحمد رحمه الله تعالى من النوع الثاني، وصدق ابن النحاس حينما قال في الإمام أحمد بن حنبل: «رحمه الله، عن الدنيا ما كان أصْبره، وبالماضين ما كان أشْبهه، وبالصالحين ما كان ألْحقه. عُرضتْ له الدنيا فأباها، والبدع فنفاها»[٣٦].

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى على قول ابن النّحاس: «وهذه حال أئمة المتقين، الذين وصفهم الله في كتابه بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (سورة السجدة آية ٢٤).

فبالصبر تترك الشهوات، وباليقين تُدفع الشبهات، قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (سورة العصر آية ٣). وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ (سورة ص آية ٤٥)[٣٧].

---

(٣١) مناقب الإمام (ص ١٢٥) والنبلاء (١٩٨/١١).

(٣٢) مناقب الإمام (ص ١٠٩) والمنهج لأحمد (٧٠/١).

(٣٣) تاريخ الإسلام (ص ١٢) والتهذيب (٧٤/١).

(٣٤) الحلية (١٧٦/٩).

(٣٥) سوف يأتي سبب تسميته بإمام أهل السنة عند الحديث عن المحنة.

(٣٦) تاريخ دمشق (٢٥٢/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٥).

(٣٧) إعلام الموقعين (١٣٧/١) وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٠٣/١).

والحديث عن زهد الإمام أحمد رحمه الله باب يطول، نقتصر على القليل منه : قال صالح بن أحمد : «ربما رأيت أبي يأخذ الكِسَر، يَنْفُض الغبار عنها، ويُصيِّرها في قصعة، ويصُب عليها ماء، ثم يأكلها بالملح، وما رأيته اشترى رُمّاناً ولا سفرْجلاً، ولا شيئاً من الفاكهة، إلا أن تكون بطيخة فيأكلها بخبز وعنباً وتمراً»[٣٨].

قلت : وهذا من شدة خوفه من الله سبحانه وتعالى، فقد قال المروذي : «كان الإمام أحمد إذا ذكر الموت خنقته العَبْرةُ، وكان يقول: الخوف يمنعني أكل الطعام والشراب»[٣٩].

وقال صالح بن أحمد: «قال لي أبي: كانت والدتك في الظلام تَغْزل غزلاً دقيقاً، فتبيع الأستار بدرهمين أقل أو أكثر، فكان ذلك قوتنا. وكنا إذا أشترينا الشيء نستره عنه كيلاً يراه فيُوبخنا، وكان ربما خُبز له، فيجعل في فخارة عدساً وشحماً وتمرات ولهريز[٤٠]، فيجيء الصبيان فيصوِّت ببعضهم، فيدفعه إليهم، فيضحكون ولا يأكلون. وكان يأتدم بالخل كثيراً»[٤١].

وأما عن بيته فيصفه لنا الميمونيّ بقوله : «كان منزل أبي عبدالله ضيِّقاً صغيراً، وينام في الحر في أسفله»[٤٢].

لذلك لمّا دخل أحمد بن عيسى المصريّ ومعه قوم من المحدِّثين على أبي عبدالله أحمد بن حنبل بالعسكر، فقال له أحمد بن عيسى : «يا أبا عبدالله، ما هذا الغمُّ؟ الإسلام حنيفيَّة سمحة، وبيت واسع!! فنظر إليهم وكان مضطجعاً، فلما خرجوا، قال أبو عبدالله: «ما أُريد أن يدخل عليَّ

---

(٣٨) النبلاء (٢٠٨/١١).

(٣٩) تاريخ الإسلام (ص٢١) والنبلاء (٢١٥/١١) وطبقات الحنابلة (١٢/١).

(٤٠) نوع من التمر.

(٤١) النبلاء (٢٠٨/١١).

(٤٢) النبلاء (٣٢٥/١١).

هؤلاء!»[٤٣].

قلت: لما قرأت هذا الخبر تذكرت قول المصطفى (ﷺ) في صفة الطائفة المنصورة: «لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم..»[٤٤].

وكان الإمام أحمد بن حنبل يرفض التزلف تحت أعتاب السلطان، ويرفض عطايا الولاة بنفسٍ أبيةٍ عزيزة، فقد قال إسحاق بن موسى الأنصاريّ : «دفع إليّ المأمون مالاً فقال: اقسمه على أصحاب الحديث فإنَّ فيهم ضعفاً. فما بقي أحد إلا أخذ، إلا أحمد بن حنبل فإنَّه أبى»[٤٥].

بل كان رحمه الله يغضب على أولاده حينما يقبلون جوائز الأمراء، فقد ذكر أحمد بن محمّد التُّستري: أنَّ أحمد بن حنبل أتى عليه ثلاثةُ أيام ما طَعم فيها، فبعث إلى صديق له، فاقترض منه دقيقاً، فجهزوه بسرعة، فقال: كيف ذا؟! قالوا: تنور صالح مُسْجَر فخبزنا فيه، فقال: ارفعوا، وأمر بسدِّ بابٍ بينه وبين صالح»[٤٦].

قال الحافظ الذهبي: لكونه أخذ جائزة المتوكل.

قلت: والأمثلة على رد الإمام أحمد جوائز الخلفاء كثيرة، وذلك لأنَّه آثر الباقية على الفانية، فقد قال صالح بن أحمد: «قلت لأبي: إنّ أحمد الدورقيّ أُعطي ألف دينار، فقال: يا بني «وَرِزْقُ ربِّك خير وأبْقى»[٤٧] (سورة طه: آية ١٣١).

---

(٤٣) النبلاء (٣٢٥/١١).

(٤٤) أخرجه من حديث معاوية رضي الله عنه: أحمد (٩٣/٤ و٩٧ و٩٩ و١٠١) والبخاري (٢٩٣/١٣) رقم (٧٣١٢) ومسلم (١٥٢٤/٣) وابن ماجة (٥/١). وأخرجه من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أحمد (٢٤٤/٤ و٢٤٨ و٢٥٢) والدارمي (١٣٢/٢) رقم (٢٤٣٧) والبخاري (٦٣٢/٦) و(٢٩٣/١٣) ومسلم (١٥٢٣/٣) والطبراني في المعجم الكبير (٤٠٢/٢٠ و٤٠٣). والحديث رواه أيضاً جمع كثير من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. ولهذا عدّه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من الأحاديث المتواترة. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٦٩/١) ت. العقل.

(٤٥) الحلية (١٨١/٩) وتاريخ دمشق (٢٦٤/٧).

(٤٦) النبلاء (٢١٤/١١).

(٤٧) النبلاء (٢٠٧/١١).

رحم الله الإمام أحمد فقد حفظ العلم، وحفظ كرامة العلماء، فلم يجعل العلم عبثاً.

رحم الله الإمام أحمد فقد قال: «إذا ذكر الموت هان عليّ كل شيء من أمر الدنيا، وإنما هو طعام دون طعام، ولباس دون لباس، وإنها أيام قلائل، ما أعْدِل بالفقر شيئاً»(٤٨).

ثم إنَّ الإمام أحمد كان يرفض عطايا شيوخه، حتى لو كان محتاجاً لها، فقد روى عبدالله بن أحمد قال: حدّثني أبي قال: «عرض عليّ يزيد بن هارون خمسمائة درهم أو أكثر أو أقل، فلم أقبل منه. وأعطى يحيى بن معين، وأبا مسلم المستمليّ فأخذا منه»(٤٩).

قال إسحاق بن راهُويه : «كنت أنا وأحمد باليمن عند عبدالرزاق، وكنت أنا فوق الغرفة وهو أسفل، وكنتُ إذا جئت إلى موضع اشتريت جارية، قال: فاطلعت على أنّ نفقته فنيت، فعرضت عليه فقلت: إن شئت قرضاً، وإن شئت صلة، فأبى. فنظرت فإذا هو ينسج التكك ويبيع وينفق»(٥٠).

كما رفض رحمه الله عطية شيخه عبدالرزاق بن همّام الصنعانيّ لمّا كان عنده باليمن، مع أنّه كان في أمَسِّ الحاجة إليها(٥١).

(٤٨) تاريخ الإسلام (ص ٢١) والنبلاء (١١/٢١٥). وقال محمد بن الحسين الآجري في صفة علماء الدنيا: «.. أن يكون أكثر همه معاشه من حيث نهى عنه مخافة الفقر أن ينزل به. لا يقنع بما أُعطى مستبطئاً بما لم يجر به المقدور. أن يكون شغل الدنيا دائم في قلبه وذكر الآخرة خطرات. يطلب الدنيا بالتعب والحرص والنصب ويطلب الآخرة بالتسويف والمنى.. يضطرب قلبه ويشتغل بطلب رزقه وقد أمر بالطمأنينة فيه إلى ربه، ويطمئن ويسكن عند ذكر الموت وقد ندب إلى أن يخافه، ولا يسكن عند الحذر والخوف من أجل رزقه وقد ضمن له وأمّنه الله من أن يفوته ما قدر له، فما امَّنه الله منه يخافه وما خوفه الله منه أمنه..» أخلاق العلماء (ص٩٨) ت. البدر.

(٤٩) انظر: الحلية (٩/١٧٤ ـــ ١٧٥) وتاريخ دمشق (٧/٢٦٣) وتاريخ الإسلام (ص ١٩) والنبلاء (١١/١٩٣).

(٥٠) تاريخ دمشق (٧/٢٦٣) وتاريخ الإسلام (ص١٩) والنبلاء (١١/١٩٣).

(٥١) انظر: الحلية (٩/١٧٤ ـــ ١٧٥) وتاريخ دمشق (٧/٢٦٣) وتاريخ الإسلام (ص١٩) والنبلاء (١١/١٩٣).

كما امتنع عن قبول هدية ابن الجرويّ ومقدارها ثلاثة آلاف دينار، مع الإلحاح الشديد(٥٢).

قلت : وهذا من تمام توكل الإمام أحمد رحمه الله على الخالق الرازق عزَّ وجلّ، حيث سئل الإمام أحمد عن التوكل فقال: «قطع الاستشراف بالإياس من الخلق». فقيل له: فما الحجة فيه؟ قال: «قول إبراهيم ــ عليه السلام ــ لمَّا وضع في المنجنيق ثم طرح في النار، اعترض له جبريل ــ عليه السلام ــ فقال: هل من حاجة؟ فقال: أمَّا إليك فلا. قال: فسل من لك إليه حاجة. فقال: أحبُّ الأمرين إليَّ أحبُّهما إليه»(٥٣).

وقد وصف زهد الإمام أحمد جمع من معاصريه، من شيوخه وأقرانه وتلاميذه. فمن ذلك: قال يحيى الشامي: «ما رأيتُ أحداً أجمع لكل خير من أحمد، وقد رأيتُ سفيان بن عيينة ووكيعاً وعدة من العلماء. فما رأيت مثل أحمد في : علمه، وفقهه، وزهده، وورعه(٥٤).

وقال يحيى بن معين: «كان في أحمد خصال ما رأيتها في عالم قط، كان محدِّثاً، وكان حافظاً، وكان عالماً، وكان ورعاً، وكان زاهداً، وكان عاقلاً»(٥٥).

ومن أجمل ما رأيت في وصف زهد الإمام أحمد قول تلميذه: سليمان ابن الأشعث السجستاني ــ صاحب السنن ــ : «لقيت مائتين من مشايخ العلم، فما رأيت مثل أحمد بن حنبل لم يكن يخوض في شيء مما يخوض فيه النَّاس من أمر الدنيا. فإذا ذُكر العلم تكلم»(٥٦).

وقال أبو داود أيضاً : «كانت مجالسةُ أحمد بن حنبل مجالسةَ

---

(٥٢) الحلية (١٧٨/٩) ومن طريقه تاريخ دمشق (٢٦٤/٧) والنبلاء (٢٠٦/١١ و٢١٤).

(٥٣) تاريخ دمشق (٢٦٧/٧ ــ ٢٦٨) ومناقب الإمام (ص١٩٨).

(٥٤) الحلية (١٧٤/٩) ومن طريقه تاريخ دمشق (٢٤٥/٧).

(٥٥) تاريخ دمشق (٢٤٣/٧) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠).

(٥٦) الحلية (١٦٤/٩) وتاريخ دمشق (٢٥٢/٧).

الآخرة. لا يُذكر فيها شيء من الدنيا. ما رأيتُ أحمد ذكر الدنيا قط»[٥٧].

قلت : وأعْظِم بها من شهادة، من رجل حافظ ثقة مصنِّف دقيق العبارة، أحد الذين تتلمذوا وأكثروا عن الإمام أحمد، وعرفه تمام المعرفة.

وأختم حديثي عن زهد الإمام أحمد بقول الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى : «وقد صنَّف أحمد في الزهد كتاباً حافلاً عظيماً، لم يُسبق إلى مثله، ولم يَلْحقه أحدٌ فيه. والمظنون بل المقطوع به أنّه إنّما كان يأخذ بما أمكنه منه رحمه الله»[٥٨].

فقه الإمام أحمد :

الحديث عن فقه الإمام أحمد وتضلّعه في هذا الباب يطول، ومن المعلوم أنَّ مذهب الإمام أحمد في الفقه أحد المذاهب المعتبرة، ويعتبر رابع المذاهب المشهورة.

وقد أقام الإمام أحمد بن حنبل مذهبه الفقهي على خمسة أصول كما بينها ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى وهي :

الأول : النصوص : فإذا وجد النّص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان.

الثاني : ما أفتى به الصحابة : فإنَّه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يُعرف له مخالف منهم فيها لم يَعْدُها إلى غيرها.

الثالث : إذا اختلف الصحابة تخيَّر من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنَّة، ولم يخرج من أقوال الصحابة. فإن لم يتبيَّن له موافقة أحد الأقوال، حكى الخلاف فيها، ولم يجزم بقول.

الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس.

(٥٧) تاريخ دمشق (٢٥٢/٧) ومناقب الإمام (ص٢١٤) وتاريخ الإسلام (ص٦) والنبلاء (١٩٩/١١).

(٥٨) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (٣٢٩/١٠).

وقد بيّن الإمام ابن القيم المراد بالحديث الضعيف الذي يأخذ به الإمام أحمد، حينما قال رحمه الله تعالى : «وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به. بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى : صحيح وحسن وضعيف، بل إلى : صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس. أ هـ».

الخامس : إذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص، ولا قول صحابة، أو أحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف، عدل إلى الأصل الخامس وهو: القياس، فاستعمله للضرورة»[٥٩].

ثم قال الإمام ابن القيم : «فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاويه، وعليها مدارها. وقد يتوقف في الفتوى، لتعارض الأدلة عنده. أو لاختلاف الصحابة فيها، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين.

وكان شديد الكراهة والمنع للإفتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف، كما قال لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام.

وكان يسوِّغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك، ويدل عليهم، ويمنع من استفتاء من يُعرض عن الحديث، ولا يبني مذهبه عليه، ولا يسوغ العمل بفتواه..»[٦٠].

قلت : ولي ها هنا مع الأصل الرابع وقفة قصيرة: فابن قيم الجوزية تبع في هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى، وإليك قول

---

(٥٩) إعلام الموقعين للإمام ابن القيم (١/٢٩ ـ ٣٢).

(٦٠) إعلام الموقعين (١/٣٢ ـ ٣٣).

شيخ الإسلام : «قولنا إنَّ الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به: الضعيف المتروك، لكنّ المراد به: الحسن، كحديث: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث: إبراهيم الهجريّ، وأمثالهما ممَّن يُحسِّن الترمذيّ حديثه أو يُصححه»(٦١).

وقال رحمه الله أيضاً : «وأول من عُرف أنَّه قسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف : أبو عيسى الترمذيّ»(٦٢).

ولي ههنا وقفتان :

الأولى : لا يُسلَّم بأنَّ الترمذيّ رحمه الله تعالى هو أول من قسم الحديث التقسيم الثلاثي، بل عُرفت هذه القسمة قبله، حيث ورد لفظ التحسين على لسان عدة من العلماء السابقين للإمام الترمذي، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن القيم نفسه عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه حسَّن حديث ركانة في طلاقه امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فقال ابن القيم: «وقد صحَّح أحمد هذا الحديث وحسنه»(٦٣).

وقد ذكر الإمام عليّ بن المديني حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً: «إنّي مُمْسك بحجزكم عن النار». وقال : «هذا حديث حسن الإسناد»(٦٤). لذلك قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته على مقدمة ابن الصلاح: «قد أكثر عليّ بن المديني من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وعلله، وكان الإمام السابق لهذا الاصطلاح. وعنه أخذ: البخاريّ، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد. وعن البخاريّ أخذ الترمذيّ»(٦٥).

---

(٦١) منهاج السنة النبوية (١٩١/٢).

(٦٢) الفتاوى (٢٣/١٨) وانظر: الفتاوى (٢٥/١٨) وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص ٨٢ — ٨٣) ط لاهور.

(٦٣) إعلام الموقعين (٣١/٣).

(٦٤) العلل لعلي بن المديني (ص١٠٢).

(٦٥) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٤٢٦/١) وانظر: قوت المقتدي للسيوطي (٨/١).

والذي يدلك على أنَّ الترمذيّ أخذ هذا الاصطلاح عن الإمام البخاريّ: أنَّه نقل عنه في جامعه تحسين بعض الأحاديث، ومنها حديث: «من زرع في أرض قوم بغير إذنه، فليس له من الزرع شيء وله نفقته» قال البخاري: هذا حديث حسن(٦٦).

وكذلك جاء ذكر الحديث الحسن عند الحافظ: أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى(٦٧).

وبهذا يتبيَّن: أنَّ الإمام الترمذيّ مسبوق في هذا الاصطلاح. ولكن لا شكَ بأنَّ الإمام الترمذيّ هو الذي نشر هذا التقسيم ونوَّه به، قال الحافظ ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذيّ رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوَّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام مشايخه والطبقة التي قبله. كأحمد بن حنبل والبخاريّ»(٦٨).

الوقفة الثانية : هل كان الإمام أحمد بن حنبل يقصد بالحديث الضعيف: الحديث الحسن؟! هذا أمر لا يُسلَّم به، لأنّ الإمام أحمد يحتج بالحديث المرسل كما نص على ذلك ابن القيم، والمرسل كما هو معلوم: نوع من أنواع الحديث الضعيف! ثم لو كان الإمام أحمد يقصد بالحديث الضعيف: «الحديث الحسن» للزم من كلام ابن القيم أنَّ الإمام أحمد يُقدِّم قول الصحابي على الحديث الحسن ـــ على حسب ما قرره ابن القيم في ترتيب الأصول التى اعتمد عليها أحمد ـــ وهذا مما لم يقله أحد من أهل العلم.

لكن مع هذا لا شك في أنَّ الإمام أحمد بن حنبل لا يقصد بالحديث

---

(٦٦) سنن الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم (٦٤٨/٣) رقم (١٣٦٦).

(٦٧) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص٢٠٣).

(٦٨) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٢). وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (ص٢٠٣).

الضعيف ــ الذي يقدمه على القياس ــ هو الباطل أو المنكر أو ما في روايته متهم. بل كان يُقدم الحديث الضعيف ضعفاً محتملاً على القياس، كما حرَّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، والله أعلم.

بعد هذا العرض الموجز في أصول مذهب الإمام أحمد أقول: إنَّ الإمام أحمد بن حنبل أحد المحدِّثين البارزين، جمع مع علمه بالحديث ورجاله فقهاً استطاع به أن يعرف دلائل النصوص ومراميها. فقد قال إسحاق بن راهُويه رحمه الله تعالى: «كنت أُجالس بالعراق: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا، وكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة. فيقول يحيى بن معين من بينهم: وطريق كذا. فأقول: أليس هذا صَحَّ بإجماع منَّا؟ فيقولون: نعم. فأقول: ما مراده، ما تفسيره، ما فقهه؟! فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل»(٦٩).

وقد أثنى كثير من العلماء على فقه الإمام أحمد بن حنبل ثناءً عظيماً، ومن ذلك ما قاله شيخه عبدالرزاق بن همّام: «ما رأيتُ أفقه من أحمد بن حنبل ولا أورع»(٧٠).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «انتهى العلم إلى أربعة: إلى أحمد بن حنبل وهو أفقههم فيه، وإلى ابن أبي شيبة وهو أحْفظهم له، وإلى عليّ بن المدينيّ وهو أعلمهم به، وإلى يحيى بن معين وهو أكتبهم له»(٧١).

وهذه شهادة جليلة من أبي عبيد الذي قال عنه إبراهيم الحربي: «رأيتُ أبا عبيد القاسم بن سلام ما مثله إلا بجبل نُفخ فيه روح»(٧٢)،

---

(٦٩) تاريخ بغداد (٤١٩/٤) ومن طريقه في تاريخ دمشق (٢٥٥/٧) ومناقب الإمام (ص ٦٣) وتاريخ الإسلام (ص ١١) والنبلاء (١٨٨/١١).

(٧٠) تاريخ دمشق (٢٣٣/٧) ومناقب الإمام (ص ٦٩) وتاريخ الإسلام (ص ١١) والنبلاء (١٩٥/١١) والتهذيب (٧٥/١).

(٧١) تاريخ بغداد (٦٩/١٠) وتاريخ دمشق (٢٤٧/٧) ومناقب الإمام (ص٦٩) والنبلاء (١٢٤/١١) وتذكرة الحفاظ (٤٣٣/٢) والتهذيب (٤٣٣/٢) والتهذيب (٣/٦) والشذرات (٨٥/٣) والمنهج الأحمد (٥٦/١).

(٧٢) مناقب الإمام (ص ٦٢).

وقال عنه ابن القيم: «كان جبلاً نفخ فيه الروح علماً وجلالة ونبلاً وأدباً»[٧٣].

كان الإمام الفقيه أبو ثور رحمه الله تعالى يُفضِّل أحمد بن حنبل على سُفيان الثوري في الفقه والعلم، حيث قال: «أحمد بن حنبل أعْلم من الثوري وأفقه»[٧٤]. لذلك كان أبو ثور يحترم آراء الإمام أحمد ويُفتي بها. قال المروذي: «حضرت أبا ثور وقد سُئل عن مسألة. فقال: قال أبو عبدالله أحمد بن حنبل شيخنا وإمامنا فيها كذا وكذا»[٧٥].

وقال ابنُ ماكولا: «كان أعلم النَّاس بمذاهب الصحابة والتابعين»[٧٦].

وقال ابن الجوزيّ يصف فقه أحمد: «قد خرج عنه اختيارات بناها على الأحاديث بناءً لا يعرفه أكثرهم، وخرج من دقيق الفقه ما ليس نراه لأحد منهم، وانفرد بما سلموه له من الحفظ، وشاركهم وربما زاد على كبارهم»[٧٧].

الإمام أحمد والجرح والتعديل :

كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من أئمة الجرح والتعديل، عارفاً بالرجال وعلل الحديث، نقَّاداً بارعاً يُعتمد عليه.

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: «أنتم أعلم بالحديث والرجال ــ يعني : الإمام أحمد ــ فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني، إن شاء يكون كوفياً، أو شاء شامياً حتى أذهب إليه إن كان صحيحاً»[٧٨].

(٧٣) إعلام الموقعين (١/٢٨).

(٧٤) مناقب الإمام (ص١٢٤) وطبقات الحنابلة (١/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٥) والنبلاء (١١/١٩٧) والمنهج الأحمد (١/٣٢٢).

(٧٥) تاريخ بغداد (٤/٤١٧) وتاريخ دمشق (٧/٢٤٥) ومناقب الإمام (ص ١٢٤) وتاريخ الإسلام (ص ١٤) والنبلاء (١١/١٩٧).

(٧٦) تهذيب التهذيب (١/٧٥).

(٧٧) مناقب الإمام (ص ٦٤).

(٧٨) طبقات الحنابلة (١/٦).

وقال أبو حاتم: «كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث، لصحيحه وسقيمه، وتعلَّم الشافعيّ أشياء من معرفة الحديث منه. وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قويّ الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال أحمد: نعم. جعله أصلاً وبني عليه»(٧٩).

وقال الحسن بن محمّد الخلال: قال عبدالرزاق الصنعاني: «رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث: الشاذكوني وكان أحفظهم للحديث، وابن المدينيّ وكان أعرفهم باختلافه، ويحيى بن معين وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل وكان أجمعهم لذلك كله»(٨٠).

وقال أبو يعلى: «هو إمام في الجرح والتعديل، والمعرفة والتعليل، والبيان والتأويل»(٨١).

وقد قسم الإمام الذهبيّ المتكلمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام، جعل الإمام أحمد في القسم الثالث حيث وصف أصحاب هذا القسم بأنهم : «معتدلون منصفون»(٨٢).

كما قال عنه الحافظ الذهبيّ: «سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصاف، واعتدال، وورع في المقال»(٨٣).

قلت: وكتابيه: «العلل والرجال» و «الأسماء والكنى» يشهدان بتضلع الإمام أحمد في هذا العلم الجليل، وأنّه وصل إلى منزلة ليست لكثير من الأئمة.

محنة الإمام أحمد بن حنبل :

ذكرت في بداية حديثي عن الإمام أحمد أنّه ــ رحمه الله تعالى ــ

(٧٩) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص ٣٠٢). وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤٢).

(٨٠) مناقب الإمام (ص ٦٩). وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص١٤١).

(٨١) طبقات الحنابلة (٥/١).

(٨٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨) ت. عبدالفتاح أبو غدة.

(٨٣) المرجع السابق. وانظر: المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ٩٣).

عاش في زمن استقرت فيه الأمور للدولة العباسية. ولكن ما لبث أن ظهر اعتماد المأمون على الجيش الفارسي لكي يستطيع التغلب على أخيه الأمين. وتم له ذلك فعلاً، ومنذ ذلك الحين بدأ تسرب الأعاجم إلى دار الخلافة. حتى جاء المعتصم من بعده فاعتمد على الترك الذين قوي نفوذهم بمرور الزمن. حتى جاء اليوم الذي اعتدوا فيه على الخلفاء وعاثوا في الأرض الفساد. وانقسمت الدولة الأم بعد ذلك انقسامات عديدة. كل ذلك بسبب الجهل الشديد بمبدأ من أعظم المباديء الإسلامية، هو: «مبدأ الولاء والبراء».

وصدق الحق سبحانه وتعالى حينما قال في محكم التنزيل:

﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾

(سورة المجادلة آية ٢٢).

وفي عصر المأمون، استطاع المعتزلة التسلل إلى قلب المأمون، وأقنعوه بمسلكهم الفلسفيّ في التفكير الذي نتج عنه: إنكار صفات الخالق سبحانه وتعالى، ومن بينها صفة الكلام، ومن ثم دعوة المأمون العلماء إلى القول بخلق القرآن.

وأراد المأمون أن يحمل النّاس على ذلك، إلا أنَّ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أبى واستعصم وثبت على الحق، في الوقت الذي تراجع فيه كثير من أهل العلم عن قول الحق.

ثبت الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الساحة وحده، وآثر الباقية على الفانية، وظل صابراً محتسباً، وأصبح بحق رجلاً بأُمَّه. فأمر المأمون بضربه وحبسه، حتى مات المأمون. فأوصى المعتصم من بعده بأن يقول مقالته بخلق القرآن. ومن ثم بدأ المعتصم ينفذ هذه الوصية، فضُرب الإمام أحمد بالسِّياط حتى أغمي عليه، وأهانه أشد الإهانة. واستمر حبسه نحواً

من ثمانية وعشرين شهراً، وقيل بضعة وثلاثين شهراً. وكان يُصلي وينام والقيد في رجله.

وفي كل يوم يرسل إليه الخليفة المعتصم من يُناظره وكان كلام الإمام أحمد واحداً لا يتغيَّر. حتى غضب عليه المعتصم وهدده وشتمه، وأمر بالشدة في جلده، وزاد في قيده. والإمام أحمد صابر محتسب ثابت ثبوت الجبال الرواسي.

قال أبو شعيب الحراني: «كنّا مع أبي عبيد القاسم بن سلام بباب المعتصم، وأحمد بن حنبل يُضرب. قال: فجعل أبو عبيد يقول: أيضربُ سيدنا لاصبر؟! أيضرب سيدنا لاصبر؟! قال أبو شعيب: فقلت:

ضربوا ابن حنبل بالسياط بظلمهم
بغياً فثُبِّت بالثبات الأنور

قال الموفق حين مُدِّد بينهم
مدَّ الأديم مع الصعيد القرر

إنِّي أموت ولا أبوء بفجرة
تُصلى بوائقها محل المفتري»(٨٤)

ثم أطلق سراح الإمام أحمد، فعاد رحمه الله تعالى إلى التدريس بالمسجد بعد أن شفاه الله من جراحاته إلى أنَّ مات المعتصم.

ثم تولى الخلافة من بعده ابنه الواثق الذي أظهر ما أظهر من المحنة والميل إلى ابن أبي دؤاد ــ رأس المعتزلة ــ وأصحابه. واشتد الأمر على أهل بغداد. فمُنع الإمام أحمد من الخروج للدرس والاجتماع للنَّاس. فانقطع الإمام أحمد عن التدريس مدة تزيد على خمس سنوات، حتى توفي الواثق سنة (٢٣٢هـ).

ثم تولى الخلافة المتوكل رحمه الله تعالى، الذي أعاد الحق إلى نصابه،

(٨٤) مناقب الإمام (ص ٣٣٦).

ونصر الله على يديه السنَّة وأعزَّ الله به أهلها، حتى قيل: «أبوبكر في الردة، وعمر بن عبدالعزيز في رده المظالم، والمتوكل في إحياء السنَّة وإماتة التجهم»[٨٥].

وأمر المتوكل المحدِّثين بأن يُحدِّثوا بأحاديث الصفات والرؤية. وقال في ذلك أبوبكر بن الخبازة :

وبعد فإنّ السنة اليوم أصبحت
معزَّزة حتى كأن لم تُذلَّل
تصول وتسطو إذا أقيم منارها
وحط منار الإفك والزور من عل
وولّى أخو الإبداع في الدِّين هارباً
إلى النَّار يهوى مُدبراً غير مقبل
شفى الله منهم بالخليفة جعفر
خليفته ذي السنَّة المتوكِّل
خليفة ربي وابن عم نبيِّه
وخير بني العبَّاس من منهم ولي
وجامع شمل الدِّين بعد تشتُّت
وفاري رؤوس المارقين بمنصل»[٨٦]

هذا ملخص المحنة التي مر بها الإمام أحمد بن حنبل[٨٧]. وكما نرى فإنَّ الإمام أحمد وقف موقفاً عظيماً لا يناله إلا أهل العزم من الرجال المخلصين. يقول الشيخ أحمد شاكر في موقف الإمام أحمد: «أما أولوا العزم من الأئمة الهداة، فإنهم يأخذون بالعزيمة، ويحتملون الأذى ويثبتون،

---

(٨٥) البداية والنهاية (٣٣٧/١٠).

(٨٦) تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٣٠).

(٨٧) انظر خبر المحنة في: «محنة ابن حنبل» لحنبل بن إسحاق. ت. نغش. ومناقب الإمام (ص) وسير أعلام النبلاء (٢٣٧/١١) وما بعدها. وتاريخ الإسلام (ص ٣٥ ــ ٧١) والبداية والنهاية (٣٣٧/١٠) وغيرها.

وفي سبيل الله ما يلقون. ولو أنهم أخذوا بالتقية، واستساغوا الرخصة لضل النَّاس من ورائهم يقتدون بهم ولا يعلمون أنَّ هذه تقية، وقد أتى المسلمون من ضعف علمائهم في مواقف الحق.. لا يُجاملون الملوك والحكام فقط! بل يُجاملون كل من طلبوا منه نفعاً أو خافوا ضراً في الحقير والجليل من أمر الدنيا..، ولقد قال رجل من أئمة هذا العصر المهتدين: كأن المسلمين لم يبلغهم من هداية كتابهم فيما يغشاهم من ظلمات الحوادث غير قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾(*).

ثم أصيبوا بجنون التأويل فيما سوى ذلك..»[٨٨].

وقف الإمام أحمد هذا الموقف في الوقت الذي أحجَم فيه عامَّة العلماء عن الحق، وصدق رسول الله (ﷺ) حينما قال في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون». وفي لفظ : «لا يزال ناس من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله عزَّ وجل»[٨٩].

وبعد أن ثبَّت الله الإمام أحمد على الحق، نُسب إليه مذهب أهل السنَّة، لأنَّه صبر على الذب عنها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : «وأحمد ابن حنبل وإن كان قد اشتهر بإمامة السنَّة والصبر في المحنة، فليس ذلك لأنَّه انفرد بقول، أو ابتدع قولاً، بل لأنَّ السنَّة التي كانت موجودة معروفة قبله، علمها ودعا إليها، وصبر على من امتحنه ليفارقها، وكان الأئمة قبله قد ماتوا قبل المحنة. فلما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المئة الثالثة ــ على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق ــ ودعوا النَّاس إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى، وهو المذهب الذي ذهب إليه متأخروا الرافضة، وكانوا قد أدخلوا معهم من أدخلوه من ولاة الأمور، فلم

(*) سورة آل عمران من الآية ٢٨.

(٨٨) مقدمة المسند (٩٨/١) الهامش.

(٨٩) حديث صحيح متواتر، تقدم تخريجه (ص٢٥١).

يوافقهم أهل السنَّة حتى تهددوا بعضهم بالقتل، وقيدوا بعضهم، وعاقبوهم وأخذوهم بالرهبة والرغبة. وثبت الإمام أحمد على ذلك الأمر حتى حبسوه مرة، ثم طلبوا أصحابهم لمناظرته، فانقطعوا معه في المناظرة يوماً بعد يوم ... (وذكر خبر المحنة).

إلى أن قال ابن تيمية : «... ثم صارت هذه الأمور سبباً في البحث عن مسائل الصفات وما فيها من النصوص والأدلة والشبهات من جانبي المثبتة والنفاة. وصنَّف النَّاس في ذلك مصنفات. وأحمد وغيره من علماء السنة والحديث، ما زالوا يعرفون فساد مذهب الروافض والخوارج والقدرية والجهمية والمرجئة. ولكن بسبب المحنة كثر الكلام، ورفع الله قدر هذا الإمام، فصار إماماً من أئمة السنة وعلماً من أعلامها، لقيامه بإعلامها وإظهارها، وإطلاعه على نصوصها وآثارها، وبيانه لخفيّ أسرارها، لا لأنَّه أحدث مقالة أو ابتدع رأياً. ولهذا قال بعض شيوخ المغرب: المذهب لمالك والشافعيّ، والظهور لأحمد. يعني أنَّ مذهب الأئمة في الأصول مذهب واحد، وهو كما قال»(٩٠).

وقال شيخ الإسلام في موضع آخر : «... وأحمد إنّما اشتهر أنه إمام أهل السنَّة، والصابر على المحنة، لما ظهرت محن الجهمية الذين ينفون صفات الله تعالى، ويقولون إنَّ الله لا يرى في الآخرة، وأنَّ القرآن ليس هو كلام الله، بل هو مخلوق من المخلوقات، وأنَّه تعالى ليس فوق السموات، وأنَّ محمداً لم يعرج إلى الله، وأضلوا بعض ولاة الأمر، فامتحنوا الناس بالرغبة والرهبة، فمن الناس من أجابهم ــ رغبة ــ ومن الناس من أجابهم ــ رهبة ــ ومنهم من اختفى فلم يظهر لهم. وصار من لم يُجبهم قطعوا رزقه وعزلوه عن ولايته، وإن كان أسيراً لم يفكوه ولم يقبلوا شهادته، وربما قتلوه أو حبسوه.

---

(٩٠) منهاج السنة النبوية (٤٨٢/٢ــ ٤٨٦) ت. محمد رشاد سالم.

والمحنة مشهورة معروفة، كانت في: إمارة المأمون، والمعتصم، والواثق. ثم رفعها المتوكل، فثبَّت الله الإمام أحمد فلم يوافقهم على تعطيل صفات الله تعالى، وناظرهم في العلم فقطعهم، وعذَّبوه فصبر على عذابهم، فجعله الله من الأئمة الذين يهدون بأمره. كما قال تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾(*).

فمن أُعطى الصبر واليقين: جعله الله إماماً في الدين. وما تكلم به من السنَّة فإنما أضيف له لكونه أظهره وأبداه لا لكونه أنشأه وابتدأه. وإلا فالسُّنَّة سنَّة النبي (ﷺ)، فأصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد بن عبدالله (ﷺ)، وما قاله الإمام أحمد هو قول الأئمة قبله، كمالك والثوري، والأوزاعي، وحماد بن زيد، وحمَّاد بن سلمة، وقول التابعين قبل هؤلاء، وقول الصحابة الذين أخذوه عن النبي (ﷺ)، وأحاديث السُّنَّة معروفة في الصحيحين وغيرهما من كتب الإسلام.

والنقل عن أحمد وغيره من أئمة السنة متواتر بإثبات صفات الله تعالى، وهؤلاء متبعون في ذلك ما تواتر عن النبي (ﷺ). فأما أنَّ المسلمين يثبتون عقيدتهم في أصول الدين بقوله ــ أي: بقول الإمام أحمد ــ أو بقول غيره من العلماء، فهذا لا يقوله إلا جاهل»(٩١).

هذا الثبات العظيم الذي ثبته الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ، جعل علماء عصره يثنون عليه ثناءاً كثيراً لشدة إعجابهم به ولاعترافهم بشجاعته وقُدرته. وإليك ثناء بعض منهم: قال إسحاق بن راهُويه: «لولا أحمد وبَذْل نفسه لما بذلها لذهب الإسلام»(٩٢).

وحينما عوتب يحيى بن معين في المحنة، قال: «أراد النَّاس منَّا أن

(*) سورة السجدة الآية ٢٤.

(٩١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٤/٦ ــ ٢١٥). وانظر لوامع الأنوار البهية (٦٥/١).

(٩٢) الحلية (١٧١/٩) ومناقب الإمام (ص ١١٦) وتاريخ الإسلام (ص١٣) وطبقات الحنابلة (١٣/١).

نكون مثل أحمد بن حنبل، لا والله لا نقدر على أحمد ولا على طريق أحمد»[٩٣].

وعندما قيل لبشر بن الحارث يوم ضرب الإمام أحمد: «قد وجب عليك أن تتكلم! قال : تريدون منّي مقام الأنبياء؟! ليس هذا عندي. حفظ الله أحمد من بين يديه ومن خلفه»[٩٤]. وقال رحمه الله بعدما ضرب أحمد: «لقد أُدْخل الكير فخرج ذهبة حمراء»[٩٥].

وما أجمل ما قاله الإمام عليّ بن المدينيّ واصفاً ثبات أحمد : «أيَّد الله هذا الدين برجلين لا ثالث لهما: أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة»[٩٦].

آثار الإمام أحمد :

كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى لشدَّة ورعه وتمسكه بالأثر، يكره تدوين الكتب، لأنَّه يريد من النَّاس أن يعتمدوا على ذلك المعين الصافي، والمنهل العذب الذي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (سورة فصلت آية ٤٢).

كما يعتمدوا على سنَّة المصطفى (ﷺ)، قال تعالى :

﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (سورة النجم آية ٣ و٤).

وقد قال الرسول (ﷺ) : «إنّي قد تركتُ فيكم ما إن اعتصمتم به،

---

(٩٣) الحلية (١٦٨/٩) وتاريخ دمشق (٢٤٣/٧) وتاريخ الإسلام (ص١٤) وطبقات الحنابلة (١٣/١) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠).

(٩٤) الحلية (١٧٠/٩) وتاريخ دمشق (٢٤٨/٧) ومناقب الإمام (ص ١١٨) وتاريخ الإسلام (ص ١٤) والنبلاء (١٩٧/١١) وطبقات الحنابلة (١٣/١).

(٩٥) الحلية (١٧٠/٩) ومناقب الإمام (ص١١٧) وتاريخ الإسلام (ص١٤) والنبلاء (١٩٧/١١) وطبقات الحنابلة (١٣/١) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠) والتهذيب (٧٤/١).

(٩٦) تقدمة الجرح والتعديل (٣٠٨/١) وتاريخ بغداد (٤١٨/٤) ومن طريقه في تاريخ دمشق (٢٤٠/٧) ومناقب الإمام (ص١١١) والمصعد الأحمد (ص ٣٧) وطبقات الحنابلة (١٣/١) وتاريخ الإسلام (ص١٣).

فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ»[٩٧].

وكان الإمام أحمد يُربِّي تلاميذه على هذا الاتجاه، فقد قال عثمان بن سعيد: قال لي أحمد بن حنبل: «لا تنظر في: كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق، ولا سُفيان، ولا الشافعي، ولا مالك، وعليك بالأصل»[٩٨].

وقال ابن هانيء: سألت أحمد بن حنبل عن كُتب أبي ثور؟ فقال: «كتاب ابتُدِع فهو بدعة». ولم يُعجبه وضع الكتب، وقال: «عليكم بالحديث»[٩٩].

ولكنَّ الله سبحانه وتعالى حفظ لنا شيئاً كثيراً من مسائل الإمام أحمد، قال ابن الجوزي رحمه الله: «وكان ينهى الناس عن كتابة كلامه، فنظر الله إلى حسن قصده فنقلت ألفاظه وحفظت. فقلَّ أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنَّفوا وجمعوا»[١٠٠].

وقال ابن قيم الجوزية: «وكان أحمد شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يُحِبُّ تجريد الحديث ويكره أن يُكتَب كلامه، ويشتدُّ عليه جداً. فعلم الله حسن نيته وقصده، فكُتِب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً، ومنَّ الله سبحانه وتعالى علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل. وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو: عشرين سفراً أو أكثر، ورويت فتاواه ومسائله وحُدِّث بها قرناً بعد قرن، فصارت إماماً وقدوة لأهل السنَّة على اختلاف طبقاتهم، حتى أنَّ المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلِّدين لغيره، يُعظِّمون نصوصه وفتاواه، ويَعْرفون لها حقها وقربها من

(٩٧) أخرجه : الحاكم في كتاب العلم (٩٣/١) من حديث ابن عباس وإسناده لا بأس به، وأخرجه: مالك في الموطأ: كتاب القدر (٨٩٩/٢) بلاغاً. وانظر: السلسلة الصحيحة رقم (١٧٦١).

(٩٨) مناقب الإمام أحمد (ص ١٩٢).

(٩٩) مناقب الإمام أحمد (ص ١٩٢). وانظر: إعلام الموقعين (٢٠٦/٤).

(١٠٠) مناقب الإمام أحمد (ص١٩١).

النصوص وفتاوى الصحابة»(١٠١).

ومن آثار الإمام أحمد :

١ ــ المســـند :

وقد تساءل ابنه عبدالله بن أحمد: كيف يكره أبوه وضع الكتب وقد عمل المسند؟! فأجابه الإمام أحمد: «عملتُ هذا الكتاب إماماً، إذا اختلف النَّاسُ في سنةٍ عن رسول الله (ﷺ) رُجِع إليه»(١٠٢).

وصدق الإمام أحمد رحمه الله فإنَّ هذا الكتاب الجليل من أكبر كتب السنَّة التي وصلت إلينا، وأعظمها نفعاً، وأغزرها مادة، وقد قال أبوموسى محمد بن أبي بكر المديني: «هذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث. انتقى من أحاديث كثيرة، ومسموعات وافرة، فجُعل إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً»(١٠٣).

طريقة ترتيبه :

المسانيد هي: الكتب التي جمع فيها مؤلفوها أحاديث كل صحابي على حده، بدون النظر إلى موضوعات هذه الأحاديث.

قال الصنعاني: «وشرط أهلها ــ أي: أهل المسانيد ــ أن يُفْرِدوا أحاديث كل صحابي على حده ــ بكسر المهملة ــ ...» ثم قال: «من غير نظر إلى الأبواب التي تلائم الحديث، كما يصنعه غيرهم من المؤلفين على الكتب والأبواب، ويستقصون جميع حديث ذلك الصحابي كله»(١٠٤).

قلت: وهذا ما عمله الإمام أحمد في مسنده، حيث أفرد أحاديث كل

(١٠١) إعلام الموقعين (٢٠٦/٤).

(١٠٢) ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر (ص ١ ب) وخصائص المسند (ص٢٢ والمصعد الأحمد (ص٣٠) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٠٣) خصائص المسند (ص٢١) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٠٤) توضيح الأفكار للصنعاني (٢٢٨/١).

صحابي على حده، من غير نظرٍ إلى موضوعاتها. فقد تجد حديثاً في غسل الجمعة، ثم يُتبعه بحديث في حكم لبس الحرير، ثم يتبعه بحديث في المواريث... وهكذا[١٠٥].

وقد رتَّب الإمام أحمد مسنده بطريقة لم يُسبق إليها، وهي:[١٠٦]

١ ــ بدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة. في الجزء الأول من: (ص ٢) إلى (ص ١٩٦).

٢ ــ ثم مسانيد: عبدالرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزمة، ثم سعد مولى أبي بكر. في الجزء الأول من: (ص ١٩٧) إلى (ص ١٩٩).

٣ ــ مسانيد أهل البيت رضي الله عنهم. في الجزء الأول من: (ص ١٩٩) إلى (ص ٢٠٦).

٤ ــ مسانيد بني هاشم رضي الله عنهم. في الجزء الأول من: (ص ٢٠٦) إلى (ص ٣٧٤).

٥ ــ مسانيد المشهورين من الصحابة. في الجزء الأول من: (ص ٣٧٤) إلى نهايته، والجزء الثاني كله، والجزء الثالث إلى (ص ٤٠٠).

٦ ــ مسند المكيين : في الجزء الثالث من : (ص ٤٠٠) إلى نهاية الجزء.

٧ ــ مسند المدنيين : في الجزء الرابع من: (ص ٢) إلى (ص ٨٨).

٨ ــ مسند الشاميين : في الجزء الرابع من : (ص ٨٨) إلى (ص ٢٣٩).

٩ ــ مسند الكوفيين : في الجزء الرابع من : (ص ٢٣٩) إلى

---

(١٠٥) انظر: مسند أحمد بن حنبل (٤٦/١).

(١٠٦) يعتمد هذا الترتيب على الطبعة الميمنية بالقاهرة (١٣١٣هـ) مصورة المكتب الإسلامي. وقارن بمقدمة مسند أحمد بتحقيق عبدالقادر عطا ومحمد عاشور(٣١/١).

(ص ٤١٩).

١٠ ـ مسند البصريين : في الجزء الرابع من: (ص ٤١٩) إلى نهايته، ومن بداية الجزء الخامس إلى (ص ١١٣).

١١ ـ مسند الأنصار : في الجزء الخامس من: (ص ١١٣) إلى نهايته، وفي الجزء السادس من: أوله إلى (ص ٢٩).

١٢ ـ مسند النساء : في الجزء السادس من : (ص ٢٩) إلى (ص ٣٨٢). ومن : (ص ٤٠٢) إلى آخر الجزء السادس.

١٣ ـ مسند القبائل : في الجزء السادس من : (ص ٣٨٣) إلى (ص ٤٠٣).

هذا الأسلوب من الترتيب للمسند يُكلِّف الباحث جهداً وعناءً للبحث عن حديث واحد، لهذا قال الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى : «ومع جلالة قدر هذا الكتاب، وحُسْن موقعه عند ذوي الألباب، فالوقوف على المقصود منه مُتعسِّر، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب مُتعذِّر، لأنَّه غير مُرتَّب على أبواب السنن، ولا مهذَّب على حروف المعجم لتقريب السنن، وإنَّما هو مجموع على مسانيد الرواة من الرجال والنساء، لا يسلم من طَلَب منه حديثاً من نوع من الملل والعناء، إذ قد خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز في جميعه بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان...»(١٠٧).

عدد الصحابة في المسند :

بيَّن أبو موسى المديني في خصائص المسند أنَّ عدد الصحابة في مسند الإمام أحمد: «سبعمائة رجل»(١٠٨). بينما ذكر الجزريّ عن أبي موسى المديني أنَّ عدد الصحابة: نحو سبعمائة رجل، ومن النساء مائة

(١٠٧) ترتيب أسماء الصحابة للحافظ ابن عساكر (ص ١ ب).

(١٠٨) خصائص المسند لأبي موسى المديني (ص ٢٣).

ونيف، ثم قال: «قد عددتهم لمَّا أفردتهم في كتابي المسند فبلغوا: ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء الصحابيات. وعددت النساء الصحابيات فبلغن: ستاً وتسعين. واشتمل المسند على نحو: ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممَّن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم»(١٠٩).

وبلغ عدد الصحابة في مسند أحمد بن حنبل على حسب فهرس الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الذي وضعه المكتب الإسلامي في مقدمة الجزء الأول للمسند : «أربعة وتسعمائة صحابي، بمن فيهم من النساء أو الذين لم ترد تسميتهم»(١١٠).

عدد أحاديث المسند :

اُختلف في عدد أحاديث مسند الإمام أحمد اختلافاً كثيراً، فمن قائل: بأنَّه ثلاثون ألف حديث(١١١)، ومن قائل: بأنَّه أربعون ألف حديث(١١٢). ويقول الحافظ ابن عساكر: «والكتاب كبير العدد والحجم، مشهور عند أرباب العلم، تبلغ عُدد أحاديثه: ثلاثين ألفاً سوى المعاد، وغير ما أُلْحق به ابنه عبدالله من عالي الإسناد»(١١٣). ويقول الأستاذ أحمد شاكر: «هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً»(١١٤).

وقدَّرها جولد تسهير بما يتراوح بين : (٢٨) إلى (٢٩) ألف حديث(١١٥). وتابعه على هذا التقدير: نالينو المستشرق الإيطالي(١١٦).

(١٠٩) المصعد الأحمد للجزريّ (ص٣٤).

(١١٠) سقط من فهرس الألباني بعض الأسماء مثل: أبي سيارة المتعي. انظر: طرق تخريج حديث الرسول (ص ١٤٤).

(١١١) انظر: مناقب الإمام أحمد (ص١٩١).

(١١٢) انظر: الفهرست لابن النديم (ص٣٢٠) وخصائص المسند (ص٢٣).

(١١٣) ترتيب أسماء الصحابة للحافظ ابن عساكر (ص١ أ).

(١١٤) انظر: خصائص المسند (ص ٢٣) (الهامش).

(١١٥) انظر: دائرة المعارف الإسلامية (١/١٩٩ ـــ ٢٠٠) النسخة الفرنسية، مادة: أحمد بن حنبل.

(١١٦) انظر : دائرة المعارف الإيطالية (٢/٢٩) مادة: أحمد بن حنبل. استفدت هذا والذي قبله من تعليق الأستاذ: «عبدالعزيز عبدالحق»على كتاب: «أحمد بن حنبل والمحنة» لـ : «ولتر ملفيل» (ص٦٠).

وقد قام أخي الفاضل : عادل عبدالشكور الزرقي بترقيم أحاديث المسند حديثاً حديثاً، وبلغ عدد الأحاديث على حسب ترقيمه : (٢٧٥١٧) حديثاً، مع المكرر. وبلغ عدد زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل : (٦٤٢) حديثاً.

قلت : ويحتوي المسند على أحاديث متكررة في أماكن مختلفة، بل قد تجد أنَّ الحديث الواحد يتكرر في الصفحة الواحدة. وينفي الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى أن يكون هذا التكرار من عمل الإمام أحمد ابن حنبل، حيث قال: «ولستُ أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبدالله رحمه الله، فإنَّ محله في هذا العلم أوفىٰ، ومثل هذا على مثله لا يخفى»(١١٧). ثم يُبرِّر ذلك بسببين :

الأول : أنَّ الإمام أحمد عاجلته المنية ولمَّا يعمل على ترتيبه، لذلك لمَّا أحس الإمام بدنو أجله أسرع بقراءته على أهل بيته.

الثاني : أنَّ هذا قد يكون ناتجاً من رواة الكتاب كالقطيعي مثلاً.

قلت: ومن خلال التتبع والاستقراء لكثير من أحاديث مسند الإمام أحمد وجدتُ أنَّ معظم الأحاديث المتكررة يكون فيها زيادة علم في الإسناد، أقله أن يختلف شيوخ الإمام أحمد بن حنبل، أو يكون زيادة علم في المتن. ومثال ذلك :

١ ـــ حديث : الفضل بن عبَّاس رضي الله تعالى عنه أنَّه : «كان ردف النبي ﷺ من جمع ـــ يعني: المزدلفة ـــ فما زال يلبي حتى رمى الجمرة»(١١٨).

هذا الحديث تكرر: (٢٠) مرة، أو يزيد، ومع ذلك لا يوجد حديث كالذي قبله. فإمَّا أن يختلف شيخ الإمام أحمد ـــ وهذا

(١١٧) ترتيب أسماء الصحابة للحافظ ابن عساكر (ص ٢ أ).

(١١٨) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (١/٢١٠ ـــ ٢١١).

أكثره ــ وإما أن يختلف أكثر الإسناد أو المتن.

٢ ــ قال الإمام أحمد : ثنا سفيان عن عمرو عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرم ضيفه. من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلْيُحسن إلى جاره. من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»(١١٩).

قلت : وهذا حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد في مكان آخر بزيادة في متنه، وإليك لفظه : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرم جاره، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرم ضيفه جائزته يوم وليلة، الضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك فهو صدقة، لا يحل له أن يثوى عنده حتى يحرجه»(١٢٠).

ورواه الإمام أحمد في مكان آخر بلفظ : «الضيافة ثلاث، وجائزته يوم وليلة، ولا يحل لأحد أن يُقيم عند أخيه حتى يؤثمه. قالوا: يا رسول الله ما يؤثمه؟! قال: يقيم عنده ولا يجد شيئاً يقوته»(١٢١).

قلت: فكما ترى تكرر الحديث في أماكن متعددة، ولكن في كل مكان نحصل على فائدة جديدة. والأمثلة من هذا النوع في المسند كثيرة أكتفي بما ذكر.

انتقــاء المسنــد :

انتقى الإمام أحمد مسنده من عدد كبير من الأحاديث النبوية التي وقف عليها. وجاء نتيجة عملٍ شاق، ورحلاتٍ طويلة وبعيدة، لاقى فيها

(١١٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨٤/٦).

(١٢٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨٥/٦).

(١٢١) مسند أحمد (٤٨٦/٦). والحديث أخرجه البخاري (٥٣١/١٠) رقم (٦١٣٥) ومسلم (٦٩/١) وغيرهم.

ما لاقى من التعب والإجهاد والتنقل، والسهر ليالٍ طوال. نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يرفعه بكل حرف من حروف مسنده درجات.

قال عبدالله بن الإمام أحمد : «خرَّج أبي المسند من سبعمائة ألف حديث»[١٢٢].

وقال حنبل بن إسحاق : «جمعنا عمي ــ يعني الإمام أحمد ــ لي ولصالح ولعبدالله، وقرأ علينا المسند وما سمعه منه ــ يعني تاماً ــ غيرنا. وقال لنا : إنَّ هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا ليس بحجة»[١٢٣].

قال الإمام ابن قيم الجوزية: «هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه، وهي صحيحة بلا شك»[١٢٤].

مناقشة العبارة السابقة :

تأمل قول الإمام أحمد السابق : «فإن كان فيه وإلا ليس بحجَّة». فماذا يقصد الإمام أحمد بقوله هذا ؟!

يجيب على هذا التساؤل ابن الجزريّ رحمه الله فيقول : «يريد أصول الأحاديث، وهو صحيح فإنّه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا المسند، والله أعلم»[١٢٥].

وقال ابن قيم الجوزية: «وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد وقال: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند. وأجيب عن هذا بأنَّ تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول، ونظائر،

---

(١٢٢) خصائص المسند (ص٢٢) والمصعد الأحمد (ص٣١) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٢٣) خصائص المسند (ص٢١) والمصعد الأحمد (ص٣١) وترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر (ص ١ ب) ومناقب الإمام (ص١٩١) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٢٤) الفروسية لابن القيم (ص ٦٩).

(١٢٥) المصعد الأحمد (ص٣١).

وشواهد. وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد البتة»[١٢٦].

وهناك إشكال آخر ألا وهو: أنَّ هناك أحاديث صحاح ليست في مسند الإمام أحمد كحديث عائشة الطويل المعروف بحديث: أم زرع[١٢٧].

فأجيب عن ذلك: «أنَّ الإمام أحمد شرع في جمع المسند فكتبه في أوراق مفردة ومفرَّقة في أجزاء منفردة، على نحو ما تكون المسوَّدة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله. ثم إنَّ ابنه عبدالله ألْحق به ما يُشاكله، وضمَّ إليه من مسموعاته ما يشابهه ويماثله، فسمع القطيعي من كتبه تلك النسخة على ما يظفر به منها فوقع الاختلاط من المسانيد، والتكرار من هذا الوجه قديم فبقي كثير من الأحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها، فما لم يُوجد فيه من الأحاديث الصحاح من هذا القبيل[١٢٨] قلت : وبهذا يتبين أن المسند مشتمل على أصول الأحاديث النبوية الشريفة، ولذلك عندما سئل أبو الحسين اليونيني: «أنت تحفظ الكتب الستة؟! فقال: أحفظها وما أحفظها!! فقيل له : كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل. أو قال: وما في الكتب هو في المسند ــ يعني إلا قليل ــ وأصله في المسند، فأنا أحفظها بهذا الوجه، أو كما قال رحمه الله»[١٢٩].

شرط الإمام أحمد في المسند :

قبل أن أبدأ بشرط الإمام أحمد في مسنده، أود أن أذكر شرط أهل

(١٢٦) الفروسية لابن قيم الجوزية (ص٦٩).

(١٢٧) أخرجه: البخاري في النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل (٩/٢٥٤) والحديث شرحه عياض في مصنَّف خاص، مطبوع في المغرب.

(١٢٨) المصعد الأحمد (ص٣٠ ــ ٣١).

(١٢٩) المصعد الأحمد (ص٣٢).

المسانيد عموماً، لكي تتضح لنا الصورة.

يقول الحافظ ابن الصلاح : «فهذه عادتهم ــ أي: أصحاب المسانيد ــ أن يُخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به»(١٣٠).

ويقول النوويّ : «وأما مسند أحمد بن حنبل، وأبي داود الطيالسي، وغيرهما من المسانيد، فلا تلتحق بالأصول الخمسة، وما أشبهها في الاحتجاج بها، والركون إلى ما فيها»(١٣١).

ويعلل السيوطيّ ذلك بقوله: «لأنَّ المصنِّف على الأبواب إنّما يورد أصح ما فيه ليصلح للاحتجاج»(١٣٢).

وقال العراقي في ألفيته :

«ودونها في رُتْبَة ما جُعلا على المسانيد فيدعى الجَفْلاَ
كمُسْنَد الطيالسي وأحمدا وَعَدَّه الدارميِّ انتُقدا»(١٣٣)

ويقول السخاويّ في شرحه لهذه الأبيات : «ودونها في رتبة، أي: رتبة الاحتجاج الذي هو أصل بقية المبوبين، ما جعلا على المسانيد التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حده، من غير تقييد بالمحتج به»(١٣٤).

والخلاصة في ذلك: أنَّ أهل المسانيد عموماً، لا يشترطون الرواية عن من يُحتج به فقط، بل يروون حديث من لا يُحتج به أيضاً.

والآن أعود لمسند الإمام أحمد فأقول: هل هذا هو شرط الإمام أحمد في مسنده؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول: إنّ هذا ليس على إطلاقه، بل ثبت لدينا أنَّ الإمام أحمد قام بتنقيح المسند من كثير من الرجال الذين

(١٣٠) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٥).
(١٣١) تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي (١٧٠/١ ــ ١٧٢).
(١٣٢) تدريب الراوي للسيوطيّ (١٧٢/١).
(١٣٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٦٣/١).
(١٣٤) فتح المغيث (٨٧/١).

يرى عدم الاحتجاج بحديثهم، وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

روى أبو موسى المدينيّ بسنده إلى عبدالله بن أحمد بن حنبل أنه قال: «سألت أبي عن عبدالعزيز بن أبان فقال: لم أُخرج عنه في المسند شيئاً، قد أخرجت عنه على غير وجه الحديث لما حدَّث بحديث المواقيت تركته»(١٣٥).

وقال ابن المديني: «أخبرنا ابن الحصين بإسناده: حدَّثنا عبدالله، حدَّثني عثمان بن أبي شيبة، حدَّثنا جرير، عن محمد بن سالم، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن عليّ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فيما سقت السماء العشر، وما يُسقى بالغرب والدالية ففيه نصف العشر». قال أبو عبدالرحمن ــ يعني : عبدالله بن أحمد ــ فحدَّثتُ أبي بحديث عثمان عن جرير فأنكره جداً، وكان أبي لا يُحدِّثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده، وإنكاره حديثه»(١٣٦).

كما ضرب الإمام أحمد رحمه الله تعالى على حديث عمرو بن خالد وغيره(١٣٧).

نتيجة لهذه الأمثلة وما يشبهها ظن أبو موسى المدينيّ أنَّ الإمام أحمد لم يورد في مسنده إلا ما صح عنده، لذلك قال رحمه الله : «ولم يُخرِّج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته»(١٣٨). وقال أيضاً: «ومن الدليل على أنَّ ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً ولم يُورد فيه إلا ما صح عنده»(١٣٩) ثم ساق بعض الأدلة التي ذكرت آنفاً.

---

(١٣٥) خصائص المسند (ص٢٢) والمصعد الأحمد (ص٣٤) وطبقات الشافعية (٢/٣١).

(١٣٦) خصائص المسند (ص٢٥).

(١٣٧) انظر: خصائص المسند (ص٢٤ ــ ٢٧).

(١٣٨) المرجع السابق (ص٢٢).

(١٣٩) المرجع السابق (ص٢٤).

قلت : وهذا غير مسلَّم به لأبي موسى المدينيّ، حيث أنَّ مُسْنَد الإمام أحمد يحتوي على عدد لا بأس به من الأحاديث الضعيفة، وقد عمل الشيخ أحمد شاكر إحصاءً لعدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة، بلغت في نهاية تحقيقه للمجلد الخامس عشر: (٧٢٤٦) حديثاً صحيحاً وحسناً، و (٨٥٣) حديثاً ضعيفاً(١٤٠).

وقد ناقش الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالىٰ رأى المدينيّ بشيء من التفصيل، في معرض الرد على من قال: بأن كل ما سكت عنه أحمد في المسند فهو صحيح عنده، فقال رحمه الله تعالى : «فإنَّ هذه المقدِّمة لا مُستند لها البتَّة، بل أهل الحديث كلهم على خلافها. والإمام أحمد لم يشترط في مسنده الصحيح ولا التزمه. وفي مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها كما روىٰ حديث العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة يرفعه: إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان(١٤١).

وقال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يُحدِّث العلاء بحديث أنكر من هذا. وكان عبدالرحمن بن مهدي لا يُحدِّث به» ثم ساق ابن القيم أمثلة كثيرة من هذا النوع، إلى أن قال: «وهذا بابٌ واسعٌ لو تتبعناه لجاء كتاباً كبيراً والمقصود أنَّه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحاً عنده، حتى لو كان صحيحاً عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره. وبهذا يُعْرف وهم الحافظ أبي موسى المديني في قوله: إنَّ ما خرَّجه الإمام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده. فإنَّ أحمد لم يقل ذلك قط ولا قال ما يدل عليه بل قال ما يدل على خلاف ذلك»(١٤٢).

(١٤٠) انظر: المسند (٢٤٧/١٥) ت. أحمد شاكر.
(١٤١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٤٢/٢).
(١٤٢) الفروسية لابن القيم (ص٦٤ ــ ٦٩).

درجة أحاديث المسند :

انطلاقاً من المبحث السابق اختلف بعض العلماء في درجة أحاديث المسند، فمنهم من قال: إنَّ فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، ومنهم من قال: بأنَّه صحيح، وتوسط أناس منهم فقالوا بأنَّ فيه أحاديث ضعيفة، ولكنها قليلة مقارنة بعدد أحاديث الكتاب، وينفون وجود الأحاديث الموضوعة فيه.

فمن العلماء الذين قالوا بأنَّه صحيح: أبو موسى المديني كما تقدم، وقد ردَّ عليه الحافظ ابن كثير فقال : «وأما قول الحافظ أبي موسى عن مسند الإمام أحمد إنّه صحيح فقول ضعيف، فإنَّ فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو[١٤٣]، وعسقلان[١٤٤]، والبرث الأحمر عند حمص[١٤٥]، وغير ذلك، كما بيَّنه عليه طائفة من الحفاظ»[١٤٦].

وقد ذكر الحافظ العراقي أيضاً : أنَّ في المسند أحاديث موضوعة[١٤٧]. فألَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاباً أسماه : «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد». ذكر فيه الأحاديث التي ذكرها العراقي وردَّ عليه وهي تسعة أحاديث. وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزيّ في كتابه : «الموضوعات». وردَّ عليها. ثم جاء السيوطيّ وألف كتاباً أسماه: «الذَيْل الممهَّد» ذكر فيه أحاديث فاتت الحافظ ابن حجر في القول المسدَّد وهي في موضوعات ابن الجوزيّ، وذب عنها رحمه الله تعالى، وعدتها أربعة عشر حديثاً[١٤٨]. فيكون مجموع ما انتُقد بالوضع في المسند: (٣٨) حديثاً.

---

(١٤٣) مسند أحمد من حديث بريدة رضي الله عنه (٣٥٧/٥).

(١٤٤) مسند أحمد من حديث أنس رضي الله عنه (٢٢٥/٣).

(١٤٥) مسند أحمد من حديث عمر رضي الله عنه (١٩/١).

(١٤٦) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث (ص٢٩).

(١٤٧) في شرحه لمقدمة ابن الصلاح المسمى التقييد والإيضاح (ص٥٧).

(١٤٨) ذكر ذلك السيوطي في كتابه: تدريب الراوي (١٧٢/١).

وقد رد أبوالعلاء الهمداني رحمه الله على ابن الجوزيّ حينما علم أنَّ ابن الجوزيّ حكم على بعض أحاديث المسند بالوضع(١٤٩). وقد حقق هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية تحقيقاً علمياً طيباً، حيث قال بعد أنْ ذكر أنَّ الإمام أحمد لايزوي عمَّن يتعمَّد الكذب: «ولهذا تنازع أبوالعلاء الهمداني والشيخ أبوالفرج بن الجوزيّ: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبوالعلاء أن يكون في المسند حديث موضوع. وأثبت ذلك أبوالفرج. وبيَّن أنَّ فيه أحاديث قد قام دليل على أنَّه باطل، وإنْ كان المحدِّث به لم يتعمد الكذب، بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع. وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا إنَّه ليس مما يقوم دليل على أنَّه باطل، بل بيَّنوا ثبوت بعض ذلك. لكنَّ الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنّه باطل باتفاق العلماء. وأما الحافظ أبوالعلاء وأمثاله، فإنَّما يُريدون بالموضوع: المختلق المصنوع الذي تعمَّد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً في السلف»(١٥٠).

كما بيَّن شيخ الإسلام في موضع آخر: أنَّه لايروي عن المعروفين بالكذب فقال: «وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره، يكون حجة عنده، بل يورد ما رواه أهل العلم. وشرطه في المسند: أنْ لا يروى عن المعروفين بالكذب، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف. وشرطه في المسند أمْثَل من شرط أبي داود في سُننه»(١٥١).

وقد بيَّن الذهبيّ أنَّ في المسند أحاديث موضوعة قليلة فقال: «ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يَسُوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها. وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر. وفي غضون

(١٤٩) انظر: صيد الخاطر لابن الجوزيّ (ص٢٤٥ ـــ ٢٤٦).
(١٥٠) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص٨١).
(١٥١) منهاج السنَّة النبوية لابن تيمية (٢٧/٤).

المسند زيادات جمَّة لعبدالله بن أحمد»[١٥٢].

وقال ابن حجر: «ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، كذا في شيوخه، وصنَّف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً. والحق أنَّ أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنَّما يُوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً وبقي منها بعده بقية»[١٥٣].

وقال أيضاً: «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا: ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث: عبدالرحمن بن عوف أنَّه يدخل الجنة زحفاً. قال: والاعتذار عنه: أنَّه ممَّا أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً، أو ضرب وكتب من تحت الضرب»[١٥٤].

كما قال السخاويّ : «والحق أنَّ فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشدُّ في الضعف من بعض، حتى أنَّ ابن الجوزي أدْخل كثيراً منها في موضوعاته، ولكن قد تعقبه في بعضها الشارح ـــ يعني: نفسه ـــ وفي سائرها شيخنا ـــ يعني : ابن حجر العسقلاني ـــ ، وحقق كما سمعته منه نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنَّه أحْسن انتقاء وتحريراً من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها.

وقال: ليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما»[١٥٥].

ومن جهة أخرى بيَّن الحافظ العراقي رحمه الله تعالى: أنَّ بعض هذه

---

(١٥٢) سير أعلام النبلاء (٣٢٩/١١).

(١٥٣) مقدمة تعجيل المنفعة لابن حجر العسقلاني (ص٦).

(١٥٤) انظر: تدريب الراوي (١٧٣/١). وحديث عبدالرحمن بن عوف في المسند (١١٥/٦). مع العلم أنَّ أحمد قال عن هذا الحديث في موضع آخر: «كذب منكر». انظر: موضوعات ابن الجوزيّ (١٣/٢) والتقييد والإيضاح (ص٤٣). ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام جيد في ردِّ هذا الحديث في مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٧٤).

(١٥٥) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (٨٩/١).

الموضوعات من زيادات عبدالله بن أحمد بن حنبل فقال: «ولعبدالله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيها الضعيف والموضوع.

فمن الموضوع: حديث سعد بن مالك، وحديث ابن عمر في: سد الأبواب إلا باب علي(١٥٦). ذكرهما ابن الجوزيّ في الموضوعات، وقال: إنَّهما من وضع الرافضة»(١٥٧).

الخلاصـــة :

الخلاصة التى تترجَّح بعد هذا العرض: أنَّ في المسند أحاديث ضعيفة، وما كان فيه من حديث موضوع فهو ممَّا أمر الإمام أحمد بالضرب عليه، ولكن غُفِل عنه أو كُتب بعد الضرب، أو من زوائد عبدالله ابن الإمام أحمد. أما الحديث الضعيف فغالبه من الحديث الذي يَنْجبر بغيره، والله تعالى أعلم(١٥٨).

ومن الأمثلة على أنَّ الإمام أحمد بن حنبل أمر بالضرب على بعض الأحاديث، لكنَّ ابنه عبدالله كتبها بعد الضرب:

١ ــ ذكر عبدالله بن أحمد أنَّه وجد عند أبيه حديثين من طريق: فائد بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه ــ ثم ذكر الحديثين ــ ثم قال عبدالله: «لم يُحدِّثنا أبي بهذين الحديثين، ضرب عليهما من كتابه لأنَّه لم يرض حديث: فائد بن عبدالرحمٰن،

---

(١٥٦) حديث سعد بن مالك في: المسند (١/١٧٥)، وفي إسناده: عبدالله بن الرقيم. وهو مجهول، وحديثه لا يصل إلى الوضع. وحديث عبدالله ابن عمر في: المسند (٧/٢٠) رقم (٤٧٩٧) بتحقيق شاكر، وقد صححه. كما روى الحديث الإمام أحمد من حديث زيد بن أرقم في المسند (٤/٣٦٩) وفي إسناده: ميمون البصريّ. وهو ضعيف، وحديثه لا يصل إلى حد الوضع. كما رواه أحمد من حديث طويل لابن عباس في: المسند (١/٣٣١) وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٥/٢٥). كما فصَّل القول في هذا الحديث الحافظ ابن حجر في: القول المسدد (ص ١٩ ــ ٢٦). وللحافظ ابن كثير كلام مهم حول هذا الحديث في: البداية والنهاية (٧/٣٤٣).

(١٥٧) التقييد والإيضاح للعراقي (ص٤٣). وانظر: الموضوعات لابن الجوزيّ (١/٣٦٣ ــ ٣٦٧).

(١٥٨) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (١/١٢) وتحفة الأحوذي (١/٨٨ ــ ٩٠).

أو كان عنده. متروك الحديث»[١٥٩].

٢ ــ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يُهْلك أمتي هذا الحيُّ من قريش». قالوا: فما تأمرنا يارسول الله؟ قال: «لو أنَّ الناس اعتزلوهم».

قال عبدالله: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنَّه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ، يعني قوله: «اسمعوا وأطيعوا واصبروا»[١٦٠].

٣ ــ وقال الإمام أحمد: ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق وهوذة بن خليفة قالا: ثنا عوف عن ميمون بن أستاذ، قال هوذة الهزاني قال: قال عبدالله بن عمرو: قال رسول الله ﷺ: «من لبس الذهب من أمتي فمات وهو يلبسه لم يلبس من ذهب الجنة». وقال هوذة: «حرَّم الله عليه ذهب الجنَّة، ومن لبس الحرير من أمتي فمات وهو يلبسه حرَّم الله عليه حرير الجنَّة».

قال عبدالله ضرب أبي على هذا الحديث فظننت أنَّه ضرب عليه لأنَّه خطأ، وإنَّما هو: ميمون بن أستاذ، عن عبدالله بن عمرو ليس فيه عن

(١٥٩) انظر: مسند أحمد بن حنبل (٣٨٢/٤).

(١٦٠) مسند أحمد (٣٠١/٢). وقال ابن القيم في هذا الحديث: «وضربه على هذا الحديث مع أنَّه صحيح أخرجه أصحاب الصحيح، لكونه عنده خلاف الأحاديث والثابت المعلوم من سنته ﷺ في الأمر بالسمع والطاعة ولزوم الجماعة وترك الشذوذ والانفراد كقوله ﷺ : «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي» وقوله : «من فارق الجماعة فمات، فميتته جاهلية».. إلى أن قال: «فلما رأى أحمد هذا الحديث الواحد يُخالف هذه الأحاديث وأمثالها، أمر عبدالله بضربه عليه. وأما من جزم بصحته فقال: هذا في أوقات الفتن والقتال على الملك، ولزوم الجماعة في وقت الاتفاق والتئام الكلمة. وبهذا تجتمع أحاديث النبي ﷺ التي رغب فيها في العزلة والقعود عن القتال، ومدح فيها من لم يكن مع إحدى الطائفتين، وأحاديثه التي رغب فيها في الجماعة والدخول مع النَّاس فإنَّ هذا حال اجتماع الكلمة وترك الفتنة والقتال، والله أعلم». الفروسية لابن القيم (ص٦٨). والحديث صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٦٢/١٥) وانظر تعليقه عليه.

الصدفيّ، ويُقال: إنَّ ميمون هذا هو الصدفيّ لأن سماع يزيد بن هارون من الحريريّ آخر عمره، والله أعلم.

ثم قالَ عبدالله: حدَّثني أبي، ثنا يزيد بن هارون، (أنا الجريري)، عن ميمون بن أستاذ، عن الصدفي، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «من مات من أمتي وهو يشرب الخمر...»[161].

ترجمة رواة المسنـــد :

قد تقدَّم قبل قليل أنَّ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى لم يُسْمِع المسند كاملاً إلا لثلاثة رجال وهم :

١ ـــ صالح بن أحمد بن حنبل.

٢ ـــ عبدالله بن أحمد بن حنبل.

٣ ـــ حنبل بن إسحاق.

ولم ينقل المسند إلينا كاملاً إلا: عبدالله بن أحمد بن حنبل :

ورواه عن عبدالله بن أحمد مجموعة منهم:

١ ـــ أبوبكر أحمد بن جعفر القطيعيّ، وهو أشهر رواة المسند عن عبدالله.

٢ ـــ أبوالحسن أحمد بن محمَّد بن عمر بن أبان العبديّ اللنبانيّ، سمع المسند كاملاً من ابن الإمام أحمد[162].

٣ ـــ أبوعليّ بن الصَّوَّاف. وسمع منه كثيراً من المسند: الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني[163].

قال الدارقطني: «ما رأت عينيَّ مثل أبي عليّ بن الصواف»، وقال

---

(١٦١) انظر: مسند أحمد بن حنبل (٢٠٨/٢ ـــ ٢٠٩). والحديث صححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند برقم (٦٥٥٦ و٦٩٤٧) وفصَّل الكلام عن إسناد هذا الحديث برقم (٦٥٥٦).

(١٦٢) انظر: أخبار أصبهان لأبي نعُيم (١٣٧/١) والنبلاء (٣١١/١٥).

(١٦٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٥٢٤/١٣). والتقييد لأبي بكر بن نقطة (٢٨٦/١).

ابن أبي الفوارس: «كان أبوعليّ ثقة مأموناً»[١٦٤].

ورواه عن أبي بكر مجموعة من الرواة منهم :

١ ــ أبو عبدالله الحاكم[١٦٥].

٢ ــ أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالمؤمن، وعنه يرويه حافظ المغرب: ابن عبدالبر القرطبيّ[١٦٦].

٣ ــ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الوهرانيّ، وعنه يرويه: ابن عبدالبر، وأبوالقاسم الطرابلسي[١٦٧].

٤ ــ أبو عليّ الحسن بن عليّ بن المُذّهب التميميّ. وهو: «آخر من روى المسند كاملاً عن القطيعيّ ــ سوى نَزْر قليل منه أسقط من النسخ»[١٦٨]. وهو أشهر الرواة عن القطيعي.

٥ ــ أبو محمد الجوهريّ، وهو خاتمة أصحاب القطيعيّ. حدَّث عن القطيعي بمسند العشرة، ومسند أهل البيت من المسند[١٦٩]. قال الخطيب البغداديّ : «كان ثقة أميناً، كتبنا عنه»[١٧٠].

قلت: ولقد وصل إلينا المسند برواية: «هبة الله بن محمدَّ بن عبدالواحد بن الحُصَيْن، عن الحسن بن عليّ التميميّ، عن أبي بكر أحمد بن جعفر القطيعيّ، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه أحمد بن حنبل».

وهذه هي أشهر روايات المسند، وسوف أترجم لرواتها :

---

(١٦٤) سير أعلام النبلاء (١٦/١٨٤).

(١٦٥) سير أعلام النبلاء (١٣/٥٢٤).

(١٦٦) فهرسة ما رواه عن شيوخه للإشبيلي (ص١٣٩).

(١٦٧) المرجع السابق (ص١٤٠).

(١٦٨) سير أعلام النبلاء (١٣/٥٢٤). وسوف يأتي تفصيل ترجمته إن شاء الله.

(١٦٩) سير أعلام النبلاء (١٨/٦٩).

(١٧٠) تاريخ بغداد (٧/٣٩٣).

أولاً : عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل :

ولد سنة: ثلاث عشرة ومئتين، وتوفي سنة: تسعين ومئتين.

سمع: أباه، ويحيى بن معين، وأبا بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، وأبا خيثمة زهير بن حرب، وسلمة بن شبيب، وعبيدالله القواريريّ، وغيرهم.

حدَّث عنه: النسائي، والبغويّ، وأبو عَوَانة، وأحمد القطيعي، وسليمان الطبراني، وقاسم بن أصبغ، والنَّجاد، وابن الصوَّاف، وغيرهم.

قال عباس الدوريّ : «كنت يوماً عند أبي عبدالله أحمد بن حنبل، فدخل علينا عبدالله ابنه، فقال لي أحمد : يا عبَّاس إنَّ أبا عبدالرحمن ــ يعني: عبدالله ــ قد وعى علماً كثيراً»(١٧١).

وقال أبو الحسين بن المنادي : «ومازلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعلل الحديث، والأسماء والكنى، والمواظبة على طلب الحديث في العراق وغيرها، ويذكرون عن أسلافهم الإقرار بذلك، حتى أنَّ بعضهم أسرف في تقريظه إياه بالمعرفة وزيادة السماع للحديث على أبيه»(١٧٢).

وقال ابن أبي حاتم: وكتب إليَّ بمسائل أبيه وبعلل الحديث، وكان صدوقاً ثقة»(١٧٣).

وقال ابن الصوَّاف : قال عبدالله بن أحمد: »كل شيء أقول: قال أبي، فقد سمعته مرَّتين وثلاثة، وأقله مرة»(١٧٤).

---

(١٧١) تاريخ بغداد (٣٧٦/٩) والنبلاء (٥١٨/١٣) والتذكرة (٦٦٦/٢) والتهذيب (١٤٢/٥) والمصعد الأحمد (ص ٣٨).

(١٧٢) تاريخ بغداد (٣٧٥/٩ ــ ٣٧٦) والنبلاء (٥٢١/١٣) والتذكرة (٦٦٥/٢) والتهذيب (١٤٢/٥ ــ ١٤٣) وطبقات الحنابلة (١٨٣/١).

(١٧٣) الجرح والتعديل (٧/٥) والتهذيب (١٤٢/٥).

(١٧٤) تاريخ بغداد (٣٧٦/٩) والنبلاء (٥٢٠/١٣) والتذكرة (٦٦٦/٢) والتهذيب (١٤٢/٥) والطبقات (١٨٤/١).

وقال الإمام النَّسائي: «ثقة»[١٧٥].

وقال بدر بن أبي بدر البغداديّ: «عبدالله بن أحمد جِهْبذ بن جِهبذ»[١٧٦].

وقال أبوبكر الخلال: «كان عبدالله رجلاً صالحاً صادق اللهجة كثير الحياء»[١٧٧].

وقال السلمي: سألتُ الدارقطني عن عبدالله بن أحمد بن حنبل وحنبل بن إسحاق فقال: «ثقتان نبيلان»[١٧٨].

وقال الخطيب البغداديّ: «وكان ثقةً ثبتاً فهماً»[١٧٩].

وقال الذهبيّ: «كان صيِّناً ديِّناً، صاحب حديث واتباع وبصرٍ بالرجال، لم يدخل في غير الحديث»[١٨٠].

ثانياً : أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي :

سمع من : عبدالله بن أحمد بن حنبل، وبشر بن موسى، وأحمد بن عليّ الآبّار، وإبراهيم الحربيّ، وإدريس الحدَّاد، وعبدالله الطيالسيّ، وجعفر الفريابي، وغيرهم.

وروى عنه : الدارقطني، وابن شاهين، وأبونُعيم الأصبهاني، وابن رزقويه، والحاكم، والبرقاني، والحسن الخلال، وابن المذْهب، وبُشرى الفاتِني، وغيرهم.

ولد سنة : أربع وسبعين ومائتين، ومات سنة : ثمانٍ وستين وثلاث مائة.

قال القطيعي : «كان عبدالله بن أحمد يجيئنا، فيقرأ عليه أبو

(١٧٥) تهذيب التهذيب (١٤٣/٥).
(١٧٦) سير أعلام النبلاء (٥٢٣/١٣) والتهذيب (١٤٣/٥) والمصعد الأحمد (ص٣٩).
(١٧٧) تهذيب التهذيب (١٤٣/٥).
(١٧٨) تهذيب التهذيب (١٤٣/٥).
(١٧٩) تاريخ بغداد (٣٧٥/٩).
(١٨٠) سير أعلام النبلاء (٥٢٤/١٣).

عبدالله بن الجصَّاص، عمّ أمي، فيقعدني في حجره، حتى يقال له: يؤلمك؟ فيقول: إني أحبه»(١٨١).

وقال الحاكم: «ثقة مأمون»(١٨٢).

وقال السلميّ: سألت الدارقطني عنه، فقال: ثقة زاهد قديم، سمعت أنّه مجاب الدعوة»(١٨٣).

جـرحـه :

جُرح القطيعيّ بأمرين :

الأول: غرق كتبه:

قال أبوبكر البرقاني: «كان شيخاً صالحاً، وكان لأبيه اتصال ببعض السلاطين، فقريء لابن ذلك السلطان على عبدالله بن أحمد المسند، وحضر ابن مالك ــ يعني القطيعي ــ سماعه. ثم غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك فنسخها من كتاب ذكروا أنَّه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة»(١٨٤).

وقال البرقاني أيضاً : «كنت شديد التنقير على حال ابن مالك! حتى ثبت عندي أنَّه: صدوق لا يُشك في سماعه، وإنما كان فيه بله فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود غرق شيء من كتبه، فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه. ولمَّا اجتمعت مع الحاكم بن عبدالله بن البيع بنيسابور، ذكرت ابن مالك وليَّنتُه!! فأنكر عليَّ وقال: ذاك شيخي، وحسَّن حاله»(١٨٥).

---

(١٨١) تاريخ بغداد (٤/٧٣) والتقييد لابن نقطة (١/١٣٨) والنبلاء (١٦/٢١٢) وطبقات الحنابلة (٢/٦) والمنهج الأحمد (٢/٤٨).

(١٨٢) ميزان الاعتدال (١/٨٧) والمصعد الأحمد (ص٤٢) والكواكب النيرات (ص١٨).

(١٨٣) سير أعلام النبلاء (١٦/٢١٢) والمصعد الأحمد (ص٤١) والكواكب النيرات (ص١٨).

(١٨٤) تاريخ بغداد (٤/٧٤) ومن طريقه ابن نقطة في التقييد (١/١٣٩). والنبلاء (١٦/٢١٢).

(١٨٥) تاريخ بغداد (٤/٧٤) ومن طريقه ابن نقطة في التقييد (١/١٣٩). وانظر: النبلاء (١٦/٢١٢) والميزان ١/٨٨) وطبقات الحنابلة (٢/٦) والمصعد الأحمد (ص٤١) والكواكب النيرات (ص١٨).

وقال محمد بن أبي الفوارس: «أبوبكر بن مالك كان مستوراً صاحب سُنَّة، ولم يكن في الحديث بذاك، له في بعض المسند أصول فيها نظر، ذكر أنَّه كتبها بعد الغرق»(١٨٦).

قلت: وغرق كتبه، ثم نسخها من أصول ليس له عليها سماع لا يوجب تركه على الإطلاق، ولهذا قال الخطيب البغداديّ: «وكان بعض كتبه غرق فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماع، فغمزه النَّاس. إلا أنَّا لم نر أحداً امتنع من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به»(١٨٧).

الثاني : الاختلاط :

قال الخطيب البغداديّ : حُدِّثت عن أبي الحسن بن الفرات: «كان ابن مالك القطيعيّ مستوراً، صاحب سُنَّة كثير السماع، سمع من عبدالله ابن أحمد وغيره، إلا أنَّه خلط في آخر عمره، وكف بصره وخرَّف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ عليه»(١٨٨).

ولعلّ ابن الصلاح قد اعتمد على هذه الرواية حينما قال في: «فصل معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات» : «وأبو بكر بن مالك القطيعيّ راوي مسند أحمد وغيره، اختل في آخر عمره وخرَّف، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ عليه»(١٨٩).

ولكن الحافظ الذهبيّ تعقب ابن الصلاح بقوله: «فهذا غلوّ وإسراف، وقد كان أبو بكر أسْنَدَ أهل زمانه»(١٩٠).

كما تعقبه الحافظ العراقي بقوله: «وفي ثبوت هذا عن القطيعي نظر، وهذا القول تبع فيه المصنِّف ـ يعني ابن الصلاح ـ مقالة حُكيت عن

(١٨٦) تاريخ بغداد (٧٤/٤) والنبلاء (٢١٢/١٦) والميزان (٨٨/١).

(١٨٧) تاريخ بغداد (٧٣/٤). وانظر: الوافي بالوفيات (٢٩٠/٦) وطبقات الحنابلة (٦/٢) والمنهج الأحمد (٤٨/٢).

(١٨٨) تاريخ بغداد (٧٤/٤). وانظر: النبلاء (٢١٢/١٦).

(١٨٩) مقدمة بن الصلاح (ص٣٥٧).

(١٩٠) ميزان الاعتدال (٨٨/١).

أبي الحسن بن الفرات لم يثبت إسنادها إليه، ذكرها الخطيب في التاريخ فقال: حُدِّثت عن أبي الحسن بن الفرات..»[١٩١].

ولكن الحافظ ابن حجر العسقلاني تعقب الذهبيّ وأثبت اختلاط القطيعي حيث قال: «وإنكار الذهبيّ على ابن الفرات عجيب، فإنَّه لم ينفرد بذلك فقد حكى الخطيب في ترجمة أحمد بن أحمد المسيبي[١٩٢] يقول: قدمت بغداد وأبو بكر بن مالك حي، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض. فقال لنا ابن اللبَّان الفرضي[١٩٣]: لا تذهبوا إلى ابن مالك فإنه قد ضعف واختل، ومنعت ابني السماع منه. قال: فلم نذهب إليه»[١٩٤].

قلت : والرواية التي ذكرها ابن حجر عن ابن اللبان الفرضي صحيحة الإسناد إليه، ولهذا لمَّا ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء الرواية عن ابن الفرات واتبعها برواية ابن اللبان الفرضيّ سكت ولم يردّ ذلك.

ولكن يجب أن يُعلم أنّ: القطيعي روى مسند الإمام أحمد قبل اختلاطه، حيث قال الحافظ ابن حجر: «كان سماع أبي علي بن المُذْهب منه لِمُسنَدِ الإمام أحمد قبل اختلاطه، أفاده شيخنا أبوالفضل بن الحسن»[١٩٥].

وقال الحافظ العراقيّ: «وعلى تقدير ثبوت ما ذكره أبوالحسن بن الفرات من التغيّر، وتبعه المصنِّف ــ أي ابن الصلاح ــ فممن سمع منه في الصحة: أبوالحسن الدارقطني، وأبوحفص بن شاهين، وأبو عبدالله الحاكم، وأبوبكر البرقاني، وأبونعُيم الأصبهاني، وأبوعليّ بن المذهب روى المسند

---

(١٩١) التقييد والإيضاح (ص٤١٣) ونقله عن سبط بن العجمي في الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص٣٩).

(١٩٢) تاريخ بغداد (٤/٤). وقال عنه الخطيب: «كان صالحاً فاضلاً صادقاً من أهل العلم والقرآن، مشهوراً بالسنة وكان كثير الدرس للقرآن».

(١٩٣) وثقه الخطيب البغدادي في تاريخه (٤٧٢/٢).

(١٩٤) لسان الميزان (١٤٥/١).

(١٩٥) لسان الميزان (١٤٥/١).

عنه فإنه سمعه عليه في سنة ست وستين. والله أعلم»[١٩٦].

الخلاصة :

أبوبكر القطيعيّ محدِّث جليل ثقة، لا يوجد فيه شيء يوجب تركه. روى عنه جمع من الأئمة قبل اختلاطه منهم: أبوعليّ بن المذهب راوي المسند عنه[١٩٧].

ثالثاً : أبوعلي، الحسن بن علي بن محمد ابن المُذْهب التميميّ :

ولد سنة: خمس وخمسين وثلاث مائة.

سمع من: أبي بكر القطيعي، وأبي محمد بن ماسي، وأبي سعيد الحُرْفي، وأبي الحسن بن لؤلؤ الوراق، وأبي بكر بن شاذان، وغيرهم.

وسمع منه: الخطيب البغدادي، وابن خَيْرون، وابن ماكولا، وأبوالقاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، ومحمد بن مكي بن دُوْسْت، وغيرهم.

قال ابن الجوزيّ: «ولا يعرف فيه إلا الخير والدين»[١٩٨].

وقال ابن كثير: «وكان خيِّراً ديِّناً»[١٩٩].

وقد عابه الخطيب البغداديّ بأمرين :

الأول:

قال الخطيب البغدادي: «كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك القطيعي مسند أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه، فإنَّه ألْحق اسمه فيها. وكذلك فعل في أجزاء من فوائد ابن مالك، وكان يروي عن ابن مالك أيضاً كتاب الزهد لأحمد بن حنبل، ولم يكن له

(١٩٦) التقييد والإيضاح (ص٤١٤) وانظر: تدريب الراوي (٢/٣٨٠). وقد نسب ابن الكيال هذا الكلام لأبي بكر بن نقطة، وهو خطأ بين. انظر: الكواكب النيرات (ص١٩).

(١٩٧) انظر ترجمة القطيعي في: تاريخ بغداد (٤/٧٣) والتقييد لابن نقطة (١/١٣٨) والأنساب (١٠/٢٠٣) والوافي بالوفيات (٦/٢٩٠) والنبلاء (١٦/٢١٠) والميزان (١/٨٧) واللسان (١/١٤٥) والبداية والنهاية (١١/٢٩٣) وطبقات الحنابلة (٢/٦ ــ ٧) والمنهج الأحمد (٢/٤٨).

(١٩٨) المنتظم لابن الجوزي (٨/١٥٥).

(١٩٩) البداية والنهاية لابن كثير (١٢/٦٣).

به أصل عتيق، وإنَّما كانت النسخة بخطه، كتبها بأخرة، وليس بمحل للحجة»[٢٠٠].

وقول الخطيب: «وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه» علَّق عليه الحافظ ابن نقطة بقوله: «ولم يُنبِّه الخطيب من أي مُسند هي، ولو فعل ذلك لكان قد أتى بالفائدة. وقد ذكرنا في صدر هذه الترجمة: أن مُسْنَدَيْ «فضالة بن عبيد» و«عوف بن مالك» لم يكونا في كتاب أبي علي، وكذلك: أحاديثٌ من مسند: «جابر بن عبدالله، لم توجد في نسخته رواها الحرَّاني عن أبي بكر بن مالك، ولو كان يُلحق اسمه كما زعم لألحق ما ذكرناه أيضاً»[٢٠١].

الثاني :

قال الخطيب البغداديّ: «حدَّثني ابن المُذْهب، حدَّثنا محمد بن إسماعيل الورَّاق، وعلي بن عمر الحافظ، وأبوعمر بن مهدي، قالوا: حدَّثنا الحسين بن إسماعيل... هكذا حدَّثنيه ابن المذهب من لفظه فأنكرته عليه، وأعلمته أنَّ هذا الحديث لم يكن عند أبي عمر بن مهدي، فأخذ القلم وضرب على اسم ابن مهدي. وكان كثيراً يعرض عليَّ أحاديث في أسانيدها قوم غير منسوبين ويسألني عنهم، فاذكر له أنسابهم، فيُلحقها في تلك الأحاديث، ويزيدها في أصوله موصولة بالأسماء، وكنت أنكر عليه هذا الفعل فلا ينثني عنه»[٢٠٢].

هذه هي جملة انتقادات الخطيب البغداديّ على ابن المُذهب التميميّ، ولكن ابن الجوزيّ رحمه الله تعالى شدَّد في الرد على الخطيب، حيث قال: «وقد ذكر الخطيب عنه أشياء لا توجب القدح عند الفقهاء،

---

(٢٠٠) تاريخ بغداد (٣٩٠/٧ ـــ ٣٩١). وانظر: التقييد لابن نقطة (٢٨٠/١) والنبلاء (٦٤١/١٧) والميزان (٥١١/١) واللسان (٢٣٦/٢).

(٢٠١) التقييد لابن نقطة (٢٨٠/١). وانظر: النبلاء (٦٤٢/١٧) والميزان (٥١١/١) واللسان (٢٣٧/٢).

(٢٠٢) تاريخ بغداد (٣٩١/٧). وانظر: النبلاء (٦٤٢/١٧) والميزان (٥١١/١) واللسان (٢٣٧/٢).

وإنَّما يقدح بها عوام المحدِّثين». ثم قال رداً على القدح الأول: «وهذا لا يُوجب القدح، لأنَّه إذا تيَّقن سماعه للكتاب جاز أن يكتب سماعه بخطه لإجلال الكتب، والعجب من عوام المحدثين كيف يُجيزون قول الرجل: أخبرني فلان، ويمنعون إن كتب سماعه بخط نفسه، أو إلحاق سماعه فيها بما يتيقنه..»(٢٠٣).

وقال رداً على القدح الآخر: «هذا حلَّة فقه من الخطيب، فإني إذا انتقيت في الرواية عن ابن عمر أنَّه عبدالله، جاز أنْ أذكر اسمه، ولا فرق بين أن أقول: حدَّثنا ابن المذهب، وبين أن أقول: الحسن بن علي بن المذهب. وقد كان في الخطيب شيئان: أحدهما الجري على عادة عوام المحدِّثين من قبله من قلة الفقه، والثاني : التعصّب في المذهب، ونحن نسأل الله السلامة»(٢٠٤).

قلت : والخلاصة أنَّ : سماع الحسن بن علي بن المذهب للمسند من أبي بكر القطيعي سماع صحيح كما قال الخطيب، إلا في أجزاء منه فإنَّه أُلحق اسمه فيها، وهذا لا يضر لأنَّه قد تيقن سماعه للمسند، والله أعلم.

والعجيب أنَّ الحافظ الذهبيّ قال: «الظاهر من ابن المُذْهب أنَّه شيخ ليس بالمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك، ومن ثمَّ وقع في المسند أشياء غير مُحكمة المتن ولا الإسناد. والله أعلم»(٢٠٥).

وأخشى أن يكون هذا سبق قلم من الحافظ الذهبيّ ــ على جلالته وعلمه ــ فقد تقدم حال ابن مالك القطيعي، وأمَّا ابن المذهب فقد سمع كتباً وأداها كما سمعها، ولم يجرحه أحد بشيء معتبر. ثم : ما هي

---

(٢٠٣) المنتظم (١٥٥/٨).

(٢٠٤) المنتظم (١٥٥/٨ ــ ١٥٦).

(٢٠٥) الميزان (٥١٢/١). وانظر: لسان الميزان (٢٣٧/٢).

الأشياء غير المحكمة في المسند ؟! والله تعالى أعلم[٢٠٦].

رابعاً: أبوالقاسم هبة الله بن محمَّد بن عبدالواحد بن الحُصَيْن :

ولد في : ربيع الأول سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وتوفي في : شوال سنة خمس وعشرين وخمسمائة.

سمع من : ابن المذهب المسند كاملاً، ومن أبي الطيب الطبريّ، وأبي القاسم التنوخيّ، وأبي محمد الحسين بن المقتدر، وغيرهم.

وسمع منه : أبوطاهر السلفي، وأبوالقاسم بن عساكر، وأبوموسى المدينيّ، وأبوالفرج بن الجوزيّ، وحنبل بن عبدالله الرصافي، وأبوالفضل بن ناصر، وغيرهم.

قال أبوسعد السمعاني : «شيخ ثقة ديِّن، صحيح السماع. واسِع الرواية، تفرَّد وازدحموا عليه، وحدَّثني عنه معمر بن الفاخر، وأبوالقاسم بن عساكر، وعدة، وكانوا يصفونه بالسداد والأمانة والخيرية»[٢٠٧].

وقال تلميذه ابن الجوزيّ: «عُمِّر حتى صار سيدَ أهل عصره، فرحل إليه الطلبة، وازدحموا عليه، وكان ثقة صحيح السماع، وسمعت منه مسند الإمام أحمد، والغيلانيات جميعها وأجزاء المزكي، وهو آخر من حدَّث بذلك..»[٢٠٨].

وقال الحافظ الذهبيّ: «الشيخ الجليل، المسند الصدوق، مسند الآفاق»[٢٠٩].

قال الذهبي أيضاً : «كان ديِّناً صحيح السماع»[٢١٠].

---

(٢٠٦) انظر ترجمة ابن المذهب في: تاريخ بغداد (٣٩٠/٧ ــ ٣٩٢) والمنتظم (١٥٥/٨ ــ ١٥٦) واللباب (١٨٧/٣) والنبلاء (٦٤٠/١٧ ــ ٦٤٣) والميزان (٥١٠/١ ــ ٥١٢) والعبر (٢٠٥/٣) والوافي بالوفيات (١٢١/١٢ ــ ١٢٢) ولسان الميزان (٢٣٦/٢ ــ ٢٣٧) والبداية والنهاية (٦٣/١٢ ــ ٦٤) والنجوم الزاهرة (٥٣/٥) والشذرات (٢٧١/٣).

(٢٠٧) سير أعلام النبلاء (٥٣٨/١٩).

(٢٠٨) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٤/١٠). وانظر: مشيخة ابن الجوزي (ص٥٣).

(٢٠٩) سير أعلام النبلاء (٥٣٦/١٩).

(٢١٠) العبر في خبر من غبر (٦٦/٤).

وقال الحافظ ابن كثير: «كان ثقة ثبتاً، صحيح السماع»[٢١١].

وقال ابن العماد الحنبلي: «كان دِّيناً صحيح السماع»[٢١٢].

عناية العلماء بالمسند :

سبق أن ذكرت أنَّ مسند الإمام أحمد بن حنبل ديوان عظيم من دواوين السنَّة النبوية، يحتوي على مادة علمية كبيرة من أحاديث المصطفى ﷺ. ولكنَّ الطريقة التي تم فيها ترتيب الكتاب، طريقة متعبة، تأخذ جهد الإنسان ووقته، وقد أحس بهذا قديماً الحافظ الذهبيّ رحمه الله تعالى، وتمنَّى أن يُعاد إخراج الكتاب بصورة أفضل، فقال: «فلعلَّ الله يُقيِّض لهذا الديوان العظيم من يُرتبه ويُهذبه، ويحذف ماكُرِّر فيه، ويُصلح ماتصحف، ويوضح حال كثير من رجاله، ويُنبِّه على مرسله، ويُوهن ما ينبغي من مناكيره، ويُرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإنَّ رتبه على الأبواب فحسن جميل. ولولا أنِّي قد عجزت عن ذلك لضعف البصر، وعدم النية، وقرب الرحيل، لعملت ذلك»[٢١٣].

ويقول الشيخ أحمد شاكر في وصفَ المسند: «فوجدته بحراً لا ساحل له، ونوراً يستضاء به، ولكن تنقطع الأعناق دونه، بأنه رُتب على مسانيد الصحابة، وجُمعت فيه أحاديث كل صحابي متتالية دون ترتيب، فلا يكاد يفيد منه إلا من حفظه، كما كان القدماء الأولون يحفظون، وهيهات، وأنَّى لنا ذلك..»[٢١٤].

وقد انتبه لهذا عدد من علماء الأمة فعملوا على إعادة إخراجه ليسهل

(٢١١) البداية والنهاية (٢٠٣/١٢).

(٢١٢) شذرات الذهب (٧٧/٤). وانظر ترجمته في: المنتظم (٢٤/١٠) ومشيخة ابن الجوزي (ص٥٣) وسير أعلام النبلاء (٥٣٦/١٩ ــ ٥٣٩) والعبر (٦٦/٤) ودول الإسلام (٤٧/٢) والبداية والنهاية (٢٠٣/١٢) ومرآة الجنان (٢٤٥/٣) وشذرات الذهب (٧٧/٤) والنجوم الزاهرة (٢٤٧/٥).

(٢١٣) سير أعلام النبلاء (٥٢٥/١٣). وانظر: المصعد الأحمد (ص٣٩).

(٢١٤) انظر: مقدمة المسند لأحمد شاكر (٤/١).

البحث فيه، ومن هذه الأعمال :

١ ـــ ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد في المسند على ترتيب المعجم[٢١٥] لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، المتوفي سنة (٥٧١هـ). في هذا الكتاب رتب الحافظ ابن عساكر أسماء الصحابة ترتيباً هجائياً، وبيَّن أمام كل صحابي موقع حديثه في المسند[٢١٦].

٢ ـــ قام الحافظ أبوبكر محمد بن عبدالله بن المحب الصامت، بترتيب المسند على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك، كترتيب كتاب الأطراف. قال الجزريّ: «تعب فيه تعباً كثيراً»[٢١٧].

٣ ـــ استفاد الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفى سنة (٧٧٤هـ) من الكتاب السابق، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي. ورتبه على طريقة الكتاب السابق. قال الجزريّ يصف عمل ابن كثير: «وأجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعباً عظيماً، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنَّه مات قبل أن يكمله، فإنه عوجل بكف بصره»[٢١٨].

٤ ـــ ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم لأبي بكر محمد بن عبدالله بن عمر المقدسيّ الحنبليّ المتوفى سنة (٨٢٠هـ)[٢١٩].

٥ ـــ الكواكب الدراريّ في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب

---

(٢١٥) انظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (٢٢١/١/٣). ويوجد مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٤٩١٩).

(٢١٦) ويُغني عنه الفهرس الذي وضعه الألباني في مقدمة المسند، لأنَّه يُبين الجزء والصفحة، بخلاف ابن عساكر الذي يقول: فلان بن فلان مثلاً في: مسند الأنصار، وهكذا.

(٢١٧) انظر: المصعد الأحمد (ص٣٩).

(٢١٨) انظر: المصعد الأحمد (ص٣٩ ـــ ٤٠).

(٢١٩) انظر: تاريخ الأدب العربي (٣١١/٣) وتاريخ التراث العربي (٢٢١/١/٣).

البخاريّ. لعليّ بن الحسين بن زكبون، المتوفي سنة (٨٣٧هـ)[٢٢٠].

٦ ـــ وضع الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) كتاباً في أطراف المسند سمَّاه: «أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، في مجلدين. أفرده ابن حجر من كتابه المسمَّى : «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»[٢٢١].

كتب حول المسند :

١ ـــ خصائص المسند. لأبي موسى المديني، المتوفي سنة (٥٥٧هـ).

٢ ـــ المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، لشمس الدين الجزريّ. المتوفي سنة (٨٣٣هـ). وحقق هذين الكتابين الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للمسند.

ومن الكتب التي ألفت في الذبِّ عن مسند أحمد :

١ ـــ القول المسدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد. لابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، طبع عدة طبعات.

٢ ـــ الذيل الممهَّد. لجلال الدين السيوطي. المتوفي سنة (٩١١هـ)[٢٢٢].

٣ ـــ ذيل القول المسدد. لمحمد صبغة الله المدراسيّ. كتبه عام (١٢٨١هـ) وهو مطبوع.

وفي زوائد مسند الإمام أحمد :

ألف الحافظ علي بن أبي بكر الهيثميّ كتاباً في زوائد المسند أسماه : «غاية المقصد في زوائد المسند». وقد كان الحافظ الهيثمي قد

---

(٢٢٠) انظر: المصعد الأحمد (ص٤٠) وتاريخ الأدب العربي (٣/٣١١) وتاريخ التراث العربي (٣/١/٢٢١).

(٢٢١) انظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص٣٣٣)، والرسالة المستطرفة (ص١٢٧).

(٢٢٢) ذكره السيوطي في كتابه: تدريب الراوي (١/١٧٢).

ألف كتباً مفردة في: زوائد مسند أبي يعلى الموصلي. ومعاجم الطبراني الثلاثة، فأشار عليه شيخه : الحافظ العراقي بأن يجمع هذه الكتب في مؤلف واحد. ويحذف أسانيدها، ويرتبها على الأبواب. فعمل الحافظ الهيثمي رحمه الله تعالى كتابه الجليل: «مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد»[٢٢٣]. وهو كتاب مطبوع ومتداول.

وفي رجال المسند :

قال شمس الدين الجزريّ: «وأمَّا رجال المسند: فما لم يكن في تهذيب الكمال، أفرده المحدِّث الحافظ : شمس الدين محمَّد بن علي بن الحسين الحسيني، بإفادة شيخنا الحافظ أبي بكر محمَّد بن المحبّ فيما قصر، وما فاته فإني استدركتُه وأضفتهُ إليه في كتاب سميته : (المقصد الأحمد، في رجال مسند أحمد). وقد تَلَفَ بعضه في الفتنة، فكتبته بعد ذلك مختصراً»[٢٢٤].

شروحه ومختصراته :

١ ــ ثلاثيات المسند: أخرج أكثرها الحافظ محب الدين المقدسي. المتوفى سنة (٦١٣هـ) وقد شرح هذه الثلاثيات العلامة محمَّد السفارينيّ رحمه الله تعالى. وطبع الكتاب في دمشق سنة (١٣٨٠هـ).

٢ ــ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد. لجلال الدين السيوطيّ رحمه الله تعالى، وهو عبارة عن شرح لغويّ[٢٢٥].

(٢٢٣) انظر: مقدمة مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/١).

(٢٢٤) المصعد الأحمد (ص٤٠).

(٢٢٥) بدأ بتحقيقه الدكتور حسن موسى الشاعر، ونشره تباعاً في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (العددين ٦٣ و٦٤: رجب ــ وذي الحجة ١٤٠٤هـ) وقد اعتمد على ثلاث نسخ خطية. انظر: مجلة أخبار التراث العربي (ص٢٣) العدد الثاني والعشرون ١٤٠٦هـ. كما طبع الكتاب في لبنان عام ١٤٠٧هـ ، بتحقيق أحمد عبدالفتاح وبسمير حلبي. اعتمدا في التحقيق على نسخة خطية واحدة كتبت سنة ١٠٣٧هـ ، نسخت عن الأصل الذي كتبه المؤلف، طبع الكتاب في مجلدين وذُيِّل بفهارس جديدة.

٣ ــ صنَّف زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي مختصراً للمسند أسماه «الدُّر المنتقد من مسند أحمد»[٢٢٦].

٤ ــ ذكر حاجي خليفة أنَّ، أبا الحسن بن عبدالهادي السندي صنَّف شرحاً كبيراً لمسند الإمام أحمد جاء في خمسين كراسة[٢٢٧].

٥ ــ المنتقى من مسند العشرة المبشرة[٢٢٨].

عناية العلماء المعاصرين بالمسند :

أولاً : عمل الشيخ أحمد البنا رحمه الله تعالى كتاباً أسماه : «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني». عمل على ترتيب المسند على حسب الأبواب، كما حذف سلاسل الإسناد مكتفياً بذكر اسم الصحابي على الأغلب. وقد شرح رحمه الله تعالى عمله في الأحاديث المكررة، وبيَّن : أنَّه إذا جاء الحديث من عدة طرق لصحابي واحد اكتفى بذكر أصحها إسناداً، وحذف الباقي إلا أن يكون فيه زيادة فائدة، فإنَّه يُثبتها في مكانها اللائق. ويقول: «وفي رواية كذا وكَذا» وإذا كانت الزيادة كبيرة أو لا تصلح أن توضع بهذا الشكل قال في نهاية الحديث : (وعنه في أخرى، أو: وعنه من طريق آخر بنحوه). هذا إذا كان الصحابيّ واحداً.

أما إذا كان الحديث مروياً عن غير واحدٍ من الصحابة فإنَّه يُثبت الأصح إسناداً، وإذا كان في الحديث الآخر أحكامٌ زائدة فإنه يُثبت الحديث، ويُشير إلى البقية بقوله : «وعن فلان من الصحابة مثله» وهو بذلك قد استوعب أحاديث المسند جميعها[٢٢٩].

ثم ذيَّل الشيخ البنا الكتاب بشرح لطيف موجز أسماه : «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني». أثبت فيه أسانيد الأحاديث، وخرَّجها بإيجاز،

---

(٢٢٦) كشف الظنون (٢/١٦٨٠).

(٢٢٧) كشف الظنون (٢/١٦٨٠).

(٢٢٨) ذكره فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (٣/١/٢٢١)، ولم يذكر مؤلفه.

(٢٢٩) انظر: مقدمة الفتح الرباني (١/١٥ ــ ١٦).

ونقل أحكام العلماء عليها من تصحيح أو تضعيف، كما شرح غريب اللغة وبين أبرز الفوائد المستمدة من الحديث.

فخرج الكتاب بصورة جيدة ومفيدة جداً سهَّل للباحثين، وطلبة العلم الاستفادة من هذا الكتاب الجليل.

وقد ظهر الكتاب بأربعةٍ وعشرين جزءاً، بدأه بـ : «كتاب التوحيد» ثم : «كتاب الإيمان والإسلام» ثم : «كتاب القدر» ثم : «كتاب العلم» ثم : «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» ثم : «كتاب الطهارة».. وهكذا، حتى ختمه بـ : «أبواب ذكر النَّار والجنَّة وما جاء فيهما».

ولكن الشيخ أحمد البنا توفي رحمه الله تعالى ولمَّا يُكمل كتابه : «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني»، حيث وصل إلى الجزء الثاني والعشرين»[٢٣٠].

فجاء من بعده الشيخ محمد بحيري وأكمل الجزء الثاني والعشرين بنفس طريقة البنا رحمه الله. ثم كُوِّنت لجنة من أبناء الشيخ البنا مع الأستاذ حامد إبراهيم، ومحمد الحسيني، والشيخ التيجاني، فأكملوا الجزء الثالث والعشرين، والرابع والعشرين، بنفس طريقة المؤلف السابقة.

ملاحظات على الكتاب :

١ ــ بذل الشيخ أحمد البنا جهداً كبيراً، وأسدى خدمة جليلة لهذا الديوان العظيم، وسهل الاستفادة من هذا البحر الزاخر.

٢ ــ حبذا لو أنَّ البنا راجع الكتاب على أحد المخطوطات الأصيلة لكي تتم مقارنتها بالنسخة المطبوعة، وفي هذا زيادة في التوثيق.

٣ ــ تخريج الأحاديث فيه ضعف ملموس، وفيه أوهام كثيرة، قد يُعذر فيه المؤلف لكثرة أحاديث الكتاب.

---

(٢٣٠) توفي رحمه الله عام (١٣٧٨هـ) من شهر جمادى الأولى. مع أنَّه أتم كتابه «الفتح الرباني» ولكنَّه لم يتم كتابه «بلوغ الأماني».

٤ ــ يعتمد البنا في حكمه على الأحاديث على : المنذريّ والهيثمي غالباً، ولا شك أنَّ الاستفادة بأحكام المتقدمين أمرمهم ومطلوب. لكن لا يخفى على طالب العلم أنَّ الاعتماد على هذا وحده لا يكفي، حيث يجب دراسة الإسناد دراسةً وافيةً على حسب ما هو مقرر في قواعد علم المصطلح.

٥ ــ حبذا لو أنَّ الشيخ البنا أشار أمام كل حديث إلى موقعه في طبعة الحلبي لأنها طبعة متداولة ومنتشرة بين طلاب العلم.

٦ ــ تقدم قبل قليل أنَّ التكرار في مسند الإمام أحمد له فوائد متعددة، سواء في المتن أو في الإسناد. كثير من هذه الفوائد نفقدها عند مراجعة الفتح الرباني.

٧ ــ تمت طباعة الكتاب طباعة سيئة ومتعبة، وفيها أخطاء مطبعية كثيرة.

ثانياً : عمل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى على تحقيق المسند وترقيمه، وتخريج أحاديثه، والحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف. وخرج الكتاب بصورة علمية رائعة تشهد للشيخ بعلمه، وحسن اطلاعه. ولكنه رحمه الله لم يتمه حيث بلغ ما حققه : ثلث الكتاب تقريباً، حيث خطى شوطاً لا بأس به من مسند أبي هريرة رضي الله تعالى عنه. فخرج الكتاب بستة عشر جزءاً، وبلغ عدد أحاديثه : (٧٧٨٢) حديثاً. ووضع فيه ــ رحمه الله ــ فهارس علمية قيِّمة لكل جزءٍ على حده، تُسهِّل البحث فيه، وتجعل الباحث يجد ضالته فيها بسهولة.

وأثبت رحمه الله في المقدمة : كتاب : «خصائص المسند» لأبي موسى المدينيّ. وكتاب : «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» لشمس الدين الجزريّ. وترجمة الإمام أحمد من : «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبيّ. وحقق هذه الكُتب وعلَّق عليها.

واعتمد أحمد شاكر في تحقيقه للمسند على :

١ ـــ طبعة الحلبيّ : وهي الطبعة المتداولة حالياً، وهي ستة أجزاء. طبعت في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (١٣١٣هـ) وبهامشها المنتخب من كنز العمال.

٢ ـــ جزء صغير مطبوع في المطبعة الحيدرية في بمبي بالهند سنة (١٣٠٨هـ). وهذه الطبعة إلى مسند سعيد بن زيد رضي الله تعالى عنه، أي : نحو (١٩٠) صفحة من الجزء الأول من طبعة الحلبي السابقة الذكر.

٣ ـــ نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. وصفها أحمد شاكر بأنها : «نسخة صحيحة جيدة الضبط والإتقان، نادرة الغلط»(٢٣١).

٤ ـــ وفي بداية الجزء السابع حصل أحمد شاكر على مخطوطة من أبناء الشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ. وقال عنها شاكر : «ليست بقديمة، ولكنها صحيحة معتمدة، وفيها تصحيحات نفيسة»(٢٣٢).

٥ ـــ وفي بداية مسند أبي هريرة رضي الله عنه وجد أحمد شاكر مخطوطة فيها مسند أبي هريرة فقط . كتبت سنة : (٨٣٧هـ)(٢٣٣).

ملاحظات على التحقيق :

١ ـــ يمتاز الكتاب بجودة الترتيب، والإخراج والإعداد، بذل فيه أحمد شاكر جهداً مباركاً.

٢ ـــ رقم الأحاديث، وأشار إلى موقع الحديث في طبعة الحلبي.

٣ ـــ يوجد في كل مجلد فهارس علمية جيدة تسهل البحث.

٤ ـــ رجوعه إلى المخطوطات جيد، لكن حبذا لو وصف هذه

---

(٢٣١) انظر في ذلك كله: مسند أحمد تحقيق أحمد شاكر (١٢/١).

(٢٣٢) انظر: مسند أحمد (٥/٧) تحقيق شاكر.

(٢٣٣) انظر: مسند أحمد (٨١/١٢) تحقيق شاكر.

المخطوطات وصفاً كافياً، مع الإشارة إلى تاريخ نسخها.

٥ ــ تخريجه للأحاديث مفيد وجيد، لكنَّ فيه نقصاً أحياناً، وحكمه على الأحاديث ممتاز جداً، على تساهل في بعضها.

وبشكل عام خدم الشيخ أحمد شاكر مسند الإمام أحمد خدمة جليلة، قلَّما يُعمل مثلها، نسأل الله عز وجل أن يجعله في موازين أعماله.

ثالثاً : قام الدكتور : «الحسيني عبدالمجيد هاشم» أستاذ الحديث بكلية أصول الدين ــ بجامعة الأزهر بمصر بتتمة عمل الشيخ أحمد شاكر، حيث بدأ الحسيني من حيث انتهى أحمد شاكر. وصدر من عمله هذا حتى الآن أربعة أجزاء من : (١٧) إلى : (٢٠). صدر الجزء السابع عشر عام (١٣٩٥هـ)، والثامن عشر عام (١٣٩٧هـ)، والتاسع عشر بدون تاريخ، والعشرون عام (١٤٠٤هـ). وشاركه في إخراج الجزء العشرين الدكتور: أحمد عمر هاشم رئيس قسم الحديث بجامعة الأزهر.

لم يكتب الدكتور الحسيني مقدمة عند إخراجه للكتاب، يشرح فيها عمله. إلا أنَّه ــ من حيث العموم ــ سار على نفس منهاج شاكر، مع وجود الفارق في التخريج والحكم على الحديث. والظاهر أن الحسيني لم يعتمد في إخراج الكتاب إلا على طبعة الحلبي التي صدرت في القاهرة عام (١٣١٣هـ).

رابعاً : عمل الأستاذ عبدالقادر أحمد عطا بالتعاون مع الدكتور محمد أحمد عاشور على تحقيق مسند الإمام أحمد من بدايته، وخرج من عملهما ــ فيما أعلم ــ ثلاثة أجزاء فقط . وبلغ عدد الأحاديث التي تم تحقيقها : (٢١٠٩) حديثاً. ولا أدري هل توقفا عن العمل ــ وهو الظاهر ــ أم أنهما لا زالا يعملان في بقية المسند !!

اعتمدا في تحقيقهما على :

١ ــ طبعة الحلبي.

٢ ــ مخطوطة دار الكتب المصرية، وهي نسخة كاملة.

٣ ــ جزءان مخطوطان في المكتبة الأزهرية. ولم يذكرا شيئاً عنها.

٤ ــ اعتمدا أيضاً على الجزء الذي حققه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

٥ ــ كما اعتمدا على الكتب التي تكثر النقل من مسند الإمام أحمد، ومنها :

أ ــ البداية والنهاية، وتفسير القرآن العظيم. كلاهما الحافظ ابن كثير.

ب ــ ما أثبته بهاء الدين حيدر بن علي الجاشي في كتابه : «المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول».

جـ ــ منهاج السنَّة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

د ــ إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية.

٦ ــ كما اعتمدا على بعض كتب السنُّة الأخرى، منها :

أ ــ مصنف عبدالرزاق الصنعاني.

ب ــ مسند ابن الجارود.

جـ ــ الزهد لابن المبارك، والزهد لأحمد.

د ــ كتب الرجال كالميزان واللسان وغيرها.

ملاحظات على الكتاب :

تحقيقهما لا يُقارن بتحقيق أحمد شاكر. والمحققان قد اطلعا على نسخة شاكر، ولو أنهما عملا عملاً أفضل منه لقلنا أنهما يُريدان أن يخرجا الكتاب بالصورة الجيدة، أما حينما يريان نسخة شاكر ويخرجان عملاً أقل منه ــ أو حتى أفضل منه بقليل ــ لا شك بأنَّ هذا من تبديد الجهود، فلو أنهما شرعا في التحقيق من حيث انتهى أحمد شاكر لكان خيراً لهما ولطلبة العلم خاصة أن مسند الإمام أحمد ديوان عظيم يحتوي على مادة علمية كبيرة، فيحتاج إلى جهد وتظافر وتكاتف. والذي يثبت

ذلك أنهما توقفا ولمَّا يصلا إلى ما وصل إليه أحمد شاكر. هذا لا يعني أنهما لم يعملا شيئاً طيباً، بل على العكس حيث خرَّجا الأحاديث تخريجاً لا بأس به، لكن ينقصه الحكم على الحديث من حيث القوة أو الضعف. كما شرحا غريب اللغة وأثبتا بعض الفوائد القيمة.

كما وعدا بإخراج بعض الفهارس في نهاية الكتاب. لكن هذه الفهارس لم تظهر لعدم إتمامهما للكتاب.

خامساً : أخرج الشيخ عبدالله القرعاوي كتاباً رتب فيه المسند على أبواب الفقه، معتمداً على : «الفتح الرباني» للشيخ أحمد البنا. ولكن الشيخ القرعاوي أثبت سلاسل الإسناد ولم يحذف من المسند شيئاً . ويعلل سبب ذلك بأنه يريد أن يثبت جميع الأحاديث وبجميع طرقها متجاورة في الباب الواحد، لكي يتسنَّى للباحث أن يعرف طرق الحديث والمتابعات والشواهد.

ورقم أحاديث كل باب على حده، وسمَّى كتابه : «المُحَصَّل» ظهر منه حتى كتابة هذه السطور ثلاثة أجزاء فقط، بدأه «بكتاب التوحيد» ثم «بكتاب الإيمان والإسلام» وختم كل جزء بفهرس للموضوعات.

سادساً : عُملت في الآونة الأخيرة بعض الأطروحات العلمية لتحقيق بعض أجزاء من مسند الإمام أحمد، ومنها :

١ ــ مرويات بريدة الأسلمي ــ رضي الله عنه ــ في مسند أحمد.

٢ ــ مرويات سمرة بن جندب ــ رضي الله عنه ــ في مسند أحمد.

٣ ــ القسم الرابع من مسند الكوفيين في مسند أحمد.

٤ ــ القسم الثاني من مسند الأنصار في مسند أحمد.

٥ ــ مرويات زيد بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ في مسند أحمد[٢٣٤].

٦ ــ تخريج أحاديث أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ في مسند أحمد[٢٣٥].

(٢٣٤) انظر: الأطروحات الإسلامية لمحيي الدين عطية (١٤٠٢هـ).

(٢٣٥) إعداد: عبدالله علي الجهني في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

٧ ــ تخريج أحاديث جابر بن عبدالله ــ رضي الله عنه ــ في مسند أحمد[٢٣٦].

سابعاً : عمل الأستاذ حمدي عبدالمجيد السلفي فهرساً لأطراف أحاديث المسند سماه : «مرشد المحتار إلى ما في المسند من الأحاديث والآثار». خرج منه جزئين حتى الآن، وصل بهما إلى حرف : الميم.

ثامناً : وفي نفس الوقت أخرج الأستاذ : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول فهرساً لأطراف أحاديث المسند.

يمتاز الأخير بأنه يحوي جميع المسند في مجلد واحد بحيث يسهل تناوله والرجوع إليه.

بينما يمتاز فهرس السلفي : بذكر اسم الصحابي الراوي للحديث. كما يُحيل للأحاديث المتقاربة في اللفظ .

ومن آثار الإمام أحمد أيضاً رحمه الله تعالى .

(٢) فضائل الصحابة :

عمل الأستاذ «وصيّ الله بن محمَّد عباس» على تحقيق الكتاب لنيل شهادة الدكتوراة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، وأشرف على الرسالة : السيد أحمد صقر. وطبع الكتاب ضمن مطبوعات جامعة أم القرى عام (١٤٠٣هـ) في جزئين لطيفين .

اعتمد المحقق على نسخة خطية فريدة. كُتبت قبل سنة: أربع وأربعين وخمسمائة. كما وجد المحقق جزء فضائل عليّ من الكتاب، بنسخة خطية كتبت سنة (١٠٢٧).

يبدأ الكتاب: بفضائل أبي بكر الصديق، ثم بفضائل بقية الخلفاء الراشدين، ثم بفضائل بقية العشرة المبشرين بالجنة ما عدا : سعيد بن زيد

---

(٢٣٦) إعداد: عبدالعزيز بن عبدالرحمن العثيم في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

رضي الله عنه، ثم ببقية الصحابة. وختم الكتاب بفضائل : عبدالله بن عباس رضي الله عنه .

احتوى الكتاب على (١٩٦٢) نصاً، بذل فيه المحقق جهداً طيباً. وأخرج الكتاب بصورة علمية رائعة، وذيَّله بفهارس علمية قيِّمة.

(٣) التفسير :

قال أبوالحسين أحمد بن جعفر بن المنَادى : «لم يكن في الدنيا أحد أروىٰ عن أبيه من عبدالله بن أحمد، لأنه سمع منه : «المسند» وهو ثلاثون ألفاً. و«التفسير» وهو مئة ألف وعشرون ألفاً، سمع منه ثمانين ألفاً، والباقي وجادة. وسمع الناسخ والمنسوخ، والتاريخ، وحديث شعبة..»(٢٣٧).

وذكر هذا الكتاب : ابن النديم في : «الفهرست»(٢٣٨)، والخطيب البغدادي في : «تاريخه»(٢٣٩)، وابن الجوزي في : «مناقب الإمام أحمد»(٢٤٠)، وابن حجر في «التهذيب»(٢٤١)، وغيرهم.

ولكن الحافظ الذهبيّ يُنكر وجود هذا الكتاب إنكاراً شديداً حيث قال : «ما زلنا نسمع بهذا التفسير الكبير لأحمد على ألْسِنة الطلبة، وعُمدتهم حكاية ابن المُنادي هذه، وهو كبير قد سمع من جده وعباس الدُّوري، ومن عبدالله بن أحمد، لكن ما رأينا أحداً أخبرنا عن وجود هذا التفسير، ولا بعضه ولا كُرَّاسة منه، ولو كان له وجود، أو لشيء منه لنسخوه، ولاعتنى بذلك طلبة العلم، ولحصَّلوا ذلك، ولنُقل إلينا، ولاشتُهر، ولتنافس أعيان البغداديين في تحصيله، ولنقل منه ابن جرير فمن بعده في تفاسيرهم، ولا ــ والله ــ يقتضي أن يكون عند الإمام أحمد في التفسير

(٢٣٧) تاريخ بغداد (٩/٣٧٥ ــ ٣٧٦) والنبلاء (١٣/٥٢١) وتذكرة الحفاظ (٢/٦٦٥) والتهذيب (٥/١٤٢ ــ ١٤٣) وطبقات الحنابلة (١/١٨٣).

(٢٣٨) الفهرست (ص٣٢٠).

(٢٣٩) تاريخ بغداد (٩/٣٧٥).

(٢٤٠) مناقب الإمام أحمد (ص٢٤٨).

(٢٤١) تهذيب التهذيب (٥/١٤٢).

مئة ألف وعشرون ألف حديث، فإن هذا يكون في قدر مسنده بل أكثر بالضعف.

وهذا التفسير لا وجود له، وأنا أعتقد أنَّه لم يكن، فبغداد لم تزل دارُ الخلفاء، وقُبَّةَ الإسلام، ودار الحديث، ومحلة السُّنن. ولم يزل أحمد فيها مُعظما في سائر الأعصار، وله تلامذة كبار وأصحاب أصحاب، وهلُمَّ جرا إلى بالأمس، حين استباحها جيش المغول، وجرت بها من الدماء سيول، وقد اشتُهر ببغداد تفسير ابن جرير وتزاحم على تحصيله العلماء، وسارت به الركبان، ولم نعرف مثله في معناه، ولا ألف قبله أكبر منه، وهو في عشرين مُجلدة، وما يحتمل أن يكون عشرين ألف حديث، بل لعلَّه خمسة عشر ألف إسناد، فخذه، فعدَّه إن شئت»(٢٤٢).

(٤) الزهــد :

وهو كتابٌ فريد في بابه، جيد في مضمونه، خالٍ من قصص المتصوفة وأعمالهم المخالفة لهدي المصطفى ﷺ. لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «.. ولكنَّ كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك، وأمثالهما، أصح نقلاً من الحلية». وقال أيضاً : «.. وأما الزهد للإمام أحمد ونحوه فليس فيه من الأحاديث والحكايات الموضوعة مثل ما في هذه ــ يعني : الحلية، وصفة الصفوة ــ فإنَّه لا يذكر في مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يُعرف أنَّه موضوع قُصد الكذب فيه، كما ليس ذلك في مسنده، لكن فيه ما يعرف أنَّه غلطُ، غَلطَ فيه رواته، ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام، فلا يسلم كتاب من الغلط إلا القرآن»(٢٤٣).

وقال الحافظ ابن كثير : «وقد صنَّف أحمد في الزهد كتاباً حافلاً

(٢٤٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٥٢٢/١٣) و(٣٢٨/١١).

(٢٤٣) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢/١٨).

عظيماً لم يُسبق إلى مثله ولم يلحقه أحد فيه»[٢٤٤].

والكتاب بدأه الإمام أحمد : بزهد النبي ﷺ، ثم بزهد الأنبياء، ثم بزهد الصحابة، ثم بزهد التابعين.

طبع الكتاب عدة طبعات بدون أي عناية علمية، إلى أن جاء الأستاذ : محمد جلال شرف وحققه تحقيقاً لا بأس به. ثم حققه ورقم نصوصه وفهرسها الأستاذ : محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

(٥) الرد على الزنادقة والجهمية :

نسبه للإمام أحمد : ابن النديم في «الفهرست»[٢٤٥]، وابن الجوزي في : «مناقب الإمام أحمد»[٢٤٦]، وبروكلمان[٢٤٧]، وفؤاد سزكين[٢٤٨].

ولكن يُشكِّك في نسبته للإمام أحمد :

١ ــ الحافظ الذهبيّ : وحجته : أنَّ في سند الكتاب إلى الإمام أحمد: الخضر بن المثنّى وهو مجهول[٢٤٩].

٢ ــ زاهد الكوثري : في تعليقه على كتاب : «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية»[٢٥٠].

٣ ــ وهبي بن سليمان غاوجي الألباني : في كتابه : «أبوحنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء» ضمن سلسلة أعلام المسلمين.

لكنَّ هناك من يُصحح نسبة الكتاب للإمام أحمد بن حنبل، منهم : الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه الجليل : «اجتماع الجيوش الإسلامية»، ونَسَب ذكر ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية، والقاضي : أبوالحسن بن

(٢٤٤) البداية والنهاية لابن كثير (١٠/٣٢٩).

(٢٤٥) الفهرست (ص٣٢٠).

(٢٤٦) مناقب الإمام أحمد (ص٢٤٨). وانظر: المنهج الأحمد (١/٦٧).

(٢٤٧) تاريخ الأدب العربي (٣/٣١١).

(٢٤٨) تاريخ التراث العربي (٣/١/٢٠٦).

(٢٤٩) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٢٨٦).

(٢٥٠) لابن قتيبة (ص٥٥) مكتبة القدس. القاهرة ١٣٤٩هـ .

القاضي أبي يعلي في كتابه : «إبطال التأويل» حيث قال : «قرأت في كتاب أبي جعفر محمد بن أحمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت على أبي صالح بن أحمد هذا الكتاب فقال : هذا الكتاب عمله أبي في مجلسه رداً على من احتج بظاهر القرآن، وترك ما فسَّره رسول الله ﷺ، وما يلزم اتباعه». وهذا يُثبت طريقاً آخر غير طريق : الخضر بن المثنَّى.

كما أنَّ أبا بكر الخلال يروي الكتاب عن طريق الوِجادة من طريق : عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه الإمام أحمد، وهذا يُثبت طريقاً ثالثاً للكتاب.

وقال ابن القيم : «لم يُسمع من أحد من متقدمي أصحاب الإمام أحمد، ولامتأخريهم طعن فيه، والله أعلم»[٢٥١]. وقد اقتبس شيخ الإسلام ابن تيمية من هذا الكتاب في عِدَّة مواضع من كتابه الجليل: «درء تعارض العقل مع النقل»[٢٥٢] وغيره.

قلت : الكتاب بدأه الإمام أحمد بالردِّ على الزنادقة الذين يتتبعون متشابه القرآن، ويضربون آياته بعضها مع بعض. ثم بدأ بالردِّ على الجهمية المعطلة الذين يقولون بخلق القرآن، ثم ردَّ عليهم حينما جحدوا نظر المؤمنين لله عزَّ وجلَّ يوم القيامة، ثم ردَّ عليهم إنكارهم : من أن يكون الله كلَّم موسى عليه الصلاة والسلام، ثم ردَّ عليهم إنكارهم : أن يكون الله على العرش، ثم تكلم عن المعيَّة وتفسير قوله تعالى :

﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ (سورة المجادلة آية ٧).

ثم عاد للردَّ عليهم في قضية خلق القرآن، وختم كتابه بالردِّ على

---

(٢٥١) انظر في ذلك كله: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣٠ ــ ١٣٢). ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية (١/٦٦ ــ ٦٧).

(٢٥٢) انظر مثلاً : (١/١٨ و٢٢١ و٢٤٩) و(٢/٢٩١ ــ ٣٠١). و(٥/١٥٧ ــ ١٦٧) و(٥/١٧٥ ــ ١٧٧) و(٦/١٣٧ ــ ١٤٨) و(٧/٢٥٧ ــ ٢٥٩).

الجهمية تأويلهم لقوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ (سورة الحديد آية ٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال :

وهو برواية : ابن الصوَّاف عن عبدالله بن أحمد عن أبيه الإمام أحمد بن حنبل.

طبع الجزء الأول من الكتاب في أنقرة بتركيا سنة (١٩٦٣م)، ثم توقف العمل بالكتاب حتى سنة (١٩٨٧م) حيث طبع بقية الكتاب في جزء آخر. وكلا الجزئين بتحقيق: الدكتور طلعت قوج، وإسماعيل جراح أوغلي.

واعتمدا في التحقيق على نسخة خطية كاملة موجودة في أيا صوفيا بتركيا.

ويوجد للكتاب نسخة خطية جيدة في : المكتبة الظاهرية بدمشق[٢٥٣]. وقد بدأ بتحقيقه مرَّة أخرى، الأستاذ وصي الله بن محمَّد عبَّاس[٢٥٤]، على اعتبار أنَّ الكتاب لم يطبع منه إلا جزء واحد. والآن بعد أن تم إخراج الكتاب كاملاً لا أدري هل سوف يستمر وصي الله بالتحقيق أم لا؟

(٧) الأشـــربة :

وهو مطبوع بتحقيق : السيد صبحي جاسم البدري سنة (١٣٩٦هـ) . تم طبع بتحقيق : عبدالله حجاج سنة (١٤٠١هـ).

(٨) الأسامي والكنى :

وهو من أوائل الكتب التي ألفت في علم الرجال، نشره وحققه: عبدالله بن يوسف الجديع، عام ١٤٠٦هـ .

---

(٢٥٣) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/٣١٢) وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/٣/٢٠٤).

(٢٥٤) انظر: مقدمة كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس (١/٢٥).

(٩) الـــورع :

طبع لأول مرة في القاهرة سنة (١٣٤٠هـ) بدون عناية. ثم في عام ١٤٠٣هـ حققته الدكتورة : زينب إبراهيم القاروط ، اعتماداً على النسخة المطبوعة عام ١٣٤٠هـ . ثم طبعه اعتماداً على هذه النسخة المطبوعة أيضاً : محمد السعيد بن بسيوني زغلول عام ١٤٠٦هـ .

(١٠) رسالة الصلاة :

طبعت لأول مرَّة في القاهرة سنة (١٣٢٢هـ)، وفي نسبتها للإمام أحمد نظر[٢٥٥].

(١١) الإيمـــان :

قال أبو حاتم : «أولُ ما لقيتُ أحمد سنة ثلاث عشرة ومئتين، فإذا قد أخرج معه إلى الصلاة : «كتاب الأشربة» و«كتاب الإيمان» فصلَّى، ولم يسأله أحد. فردَّه إلى بيته. وأتيته يوماً آخر، فإذا قد أخرج الكتابين. فظننت أنَّه يحتسب في إخراج ذلك، لأنَّ كتاب الإيمان أصل الدين، وكتاب الأشربة صَرْفُ النَّاس عن الشر، فإنَّ كل الشر من السُّكْر»[٢٥٦].

وكتاب الإيمان توجد منه نسخة خطية في : المتحف البريطاني[٢٥٧].

(١٢) كتاب أهل الردَّة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض ونحو ذلك:

توجد منه نسخة خطية في : مكة المكرمة[٢٥٨]. ونسخة أخرى ضمن : «كتاب الجامع» للخلال في : دار الكتب المصرية[٢٥٩].

(٢٥٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٧/١١) و(٣٣٠/١١).

(٢٥٦) مناقب الإمام أحمد (ص٢٤٩) وسير أعلام النبلاء (٣٠١/١١).

(٢٥٧) تاريخ التراث العربي (٢٢٦/٣/١).

(٢٥٨) تاريخ التراث العربي (٢٢٥/٣/١).

(٢٥٩) انظر تعليق: محمد رشاد سالم على كتاب: «درء تعارض العقل مع النقل» (٣٩٠/٨).

(١٣) كتاب الوقوف والوصايا :

توجد منه نسخة خطية في : مكة المكرمة[٢٦٠]. ونسخة أخرى ضمن : «كتاب الجامع» للخلال في : دار الكتب المصرية[٢٦١].

(١٤) أحكام النساء :

توجد منه نسخة مخطوطة في : مكة المكرمة[٢٦٢].

(١٥) الترجّل :

توجد منه نسخة مخطوطة في : مكة المكرمة[٢٦٣].

وممّا ذكره ابن النديم في الفهرست أيضاً[٢٦٤].

(١٦) الناسخ والمنسوخ[٢٦٥].

(١٧) الفرائض .

(١٨) المناسك[٢٦٦].

(١٩) طاعة الرسول .

وممّا ذكره ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد[٢٦٧].

---

(٢٦٠) تاريخ التراث العربي (١/٣/٢٢٥).
(٢٦١) تاريخ التراث العربي (١/٣/٢٢٥).
(٢٦٢) تاريخ التراث العربي (١/٣/٢٢٥).
(٢٦٣) تاريخ التراث العربي (١/٣/٢٢٥).
(٢٦٤) الفهرست (ص٣٢٠).
(٢٦٥) وذكره أيضاً: ابن الجوزي في: مناقب الإمام (ص٢٤٨).
(٢٦٦) وذكره أيضاً: ابن الجوزي في: مناقب الإمام (ص٢٤٨).
(٢٦٧) مناقب الإمام أحمد (ص٢٤٨).

(٢٠) التاريخ ..

(٢١) حديث شعبة .

(٢٢) المقدم والمؤخر في القرآن.

(٢٣) جوابات القرآن.

(٢٤) نفي التشبيه .

(٢٥) الإمامـــة.

هذا بالإضافة إلى كتب المسائل والتي تضم إجابات الإمام أحمد بن حنبل على أسئلة تلاميذه في العلوم المختلفة. ذكر الحافظ الذهبيّ ما يقارب : (٤٧) جامعاً لها. كما ذكر الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد في كتابه : «موارد ابن القيم في كتبه» : (٧٠) جامعاً لها[٢٦٨].

ومن أبرز هذه المسائل :

١ ــ مسائل الإمام أحمد: لعبدالله بن أحمد بن حنبل.
٢ ــ مسائل الإمام أحمد: لأبي داود السجستاني.
٣ ــ مسائل الإمام أحمد: لابن هانيء.
٤ ــ مسائل الإمام أحمد: للأثرم.
٥ ــ مسائل الإمام أحمد: للميمونيّ.
٦ ــ مسائل الإمام أحمد: للبغويّ.

وغيرهـــا .

ثم جمع أبوبكر الخلال سائر ما عند تلاميذه من أقواله وفتاويه. قال

(٢٦٨) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٣٣٠ ــ ٣٣١). وانظر: موارد ابن القيم في كتبه (ص٩٣ ــ ١٠٩).

الذهبيّ : «وجمع أبوبكر الخلال سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد، وفتاويه، وكلامه في العلل، والرجال والسنَّة والفروع، حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة. ورحل إلى النواحي في تحصيله، وكتب عن نحوٍ من مئة نفس من أصحاب الإمام. ثم كتب كثيراً من ذلك عن أصحاب أصحابه، وبعضه عن رجل، عن آخر عن الإمام أحمد. ثم أخذ في ترتيب ذلك، وتهذيبه، وتبويبه، وعمل كتاب «العلم» وكتاب «العلل» وكتاب «السنة» كل واحد من الثلاثة في ثلاث مجلدات.

ويروي في غضون ذلك من الأحاديث العالية عنده، عن أقران أحمد من أصحاب ابن عيينة ووكيع وبقية مما يشهد له بالإمامة والتقدّم، وألَّف كتاب «الجامع» في بضعة عشر مُجلدة، أو أكثر..»[٢٦٩].

أحاديث الإمام أحمد في كتب السنَّة :

أولاً : في صحيح الإمام البخاريّ :

قال الحافظ الذهبيّ: «حدَّث عنه البخاريّ حديثاً، وعن أحمد بن الحسن عنه حديثاً آخر في المغازي»[٢٧٠].

وقال الحافظ ابن حجر: «وليس للمصنِّف ـــ أي: البخاري ـــ في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة»[٢٧١].

وبهذا يتبيَّن ـــ من رأي الحافظين ـــ أنَّ للإمام أحمد حديثين فقط في: صحيح البخاريّ. ولكن ذكر ابن القيسراني ـــ من قبلهما ـــ حديثاً ثالثاً في كتاب الصدقات، حيث قال: «روى البخاريّ عن أحمد بن الحسن الترمذيّ عنه حديثاً واحداً في آخر المغازي في مسند بريدة قوله :

---

(٢٦٩) سير أعلام النبلاء (٣٣١/١١).

(٢٧٠) سير أعلام النبلاء (١٨١/١١).

(٢٧١) فتح الباري (١٢٤/٩).

أنَّه غزا مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة. وقال في كتاب الصدقات: حدَّثنا محمد بن عبدالله الأنصاريّ ثنا أبي ثنا ثمامة الحديث، ثم قال عقبه : وزادني أحمد بن حنبل(٢٧٢) عن محمد بن عبدالله الأنصاريّ.

وقال في : كتاب النكاح : قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله. لم يقل حدثنا ولا أخبرنا وهو حديث الثوري عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حَرُمَ من النَّسب سبع.. الحديث»(٢٧٣).

هكذا قال ابن القيسراني: «كتاب الصدقات». قلت: ولعلَّ الصواب : «كتاب اللباس» وسوف يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وإليك الآن أحاديث أحمد في صحيح البخاري :

١ ــ قال البخاريّ: وقال لنا أحمد بن حنبل: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني: حبيب، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «حَرُم من النسب سبعٌ ومن الصِّهر سبعٌ. ثم قرأ:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية (النساء: ٢٣)(٢٧٤).

فكما ترى قال البخاريّ: «قال لنا أحمد بن حنبل» ولم يقل: «حدَّثنا أو أخبرنا». قال أبوجعفر بن حمدان النيسابوري : «كل ما قال البخاريّ: قال لي فلان، فهو «عَرْضٌ، ومناولة»(٢٧٥).

ولكن ابن حجر يقول: «هذا فيما قيل أخذه المُصنِّف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة، والذي ظهر لي بالاستقراء أنَّه : إنَّما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه تصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الثاني»(٢٧٦).

---

(٢٧٢) الذي في صحيح البخاري: «وزادني أحمد» هكذا غير منسوب. وسوف يأتي بيانه.

(٢٧٣) الجمع بين رجال الصحيحين (١/٥).

(٢٧٤) أخرجه: البخاري: كتاب النكاح، باب ما يحل من النساء وما يحرم (١٥٣/٩) رقم (٥١٠٥). ولم أجد هذا الحديث في مسند الإمام أحمد.

(٢٧٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٦٣).

(٢٧٦) فتح الباري (١٥٤/٩).

٢ ــ وقال البخاريّ : حدَّثني ابن الحسن، حدَّثنا أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، حدَّثنا مُعتمر بن سُليمان، عن كَهْمس، عن ابن بريدة، عن أبيه قال: غزا مع رسول الله ﷺ: ست عشرة غزوة»(٢٧٧).

٣ ــ وقال البخاريّ: حدَّثني محمد بن عبدالله الأنصاريّ قال: حدَّثني أبي، عن ثمامة، عن أنس: «أنَّ أبا بكر لما استُخْلِفَ كتب له، وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر: محمد: سطر، ورسول: سطر، والله: سطر».

قال أبو عبدالله: وزادني أحمد: حدَّثنا الأنصاريّ، قال: حدَّثني أبي، عن ثمامة، عن أنس قال : «كان خاتم النبي ﷺ في يده، وفي يد أبي بكر بعده، وفي يد عمر بعد أبي بكر، فلما كان عثمانُ جلس على بئر أريس، قال: فأخرج الخاتم يعبث به، فسقط. قال: فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمانَ فَنَنْزَحُ البئر، فلم نجده»(٢٧٨).

فكما ترى قال البخاري : «وزادني أحمد» هكذا غير منسوب، وقد تقدم جزم ابن القيسراني بأنَّه: أحمد بن حنبل. قال الحافظ ابن حجر: «وأحمد المذكور جزم المزي في الأطراف أنَّه: أحمد بن حنبل. لكن لم أر هذا الحديث في: مسند أحمد من هذا الوجه أصلاً»(٢٧٩).

قلت: ولهذا قال الذهبيّ، ومن بعده ابن حجر: أنَّه لا يوجد في صحيح البخاري عن أحمد إلا: حديثين، كما تقدم قبل قليل. فلعله على اعتبار

(٢٧٧) أخرجه: أحمد (٣٤٩/٥) والبخاري: كتاب المغازي، باب كم غزا النبي ﷺ ؟ (١٥٣/٨) رقم (٤٤٧٣). كما رواه مسلم من طريق أحمد أيضاً، ولكن من غير واسطة: كتاب الجهاد والسير، باب عدد غزوات النبي ﷺ (١٤٤٨/٣) رقم (١٨١٤). قال ابن حجر عن هذا الحديث: «وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة. ووقع من هذا النمط للبخاري أكثر من مائتي حديث، وقد جردتها في جزء مفرد». فتح الباري (١٥٣/٨).

(٢٧٨) أخرجه : البخاري: كتاب اللباس، باب هل يُجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟ (٣٢٨/١٠) رقم (٥٨٧٨ ــ ٥٨٧٩). ولم أجد هذا الحديث في مسند الإمام أحمد.

(٢٧٩) فتح الباري (٣٢٩/١٠). وأما جزم المزي الذي ذكره ابن حجر، فلم أجده في الأطراف (١٥٨/١) عندما أورد المزيّ هذا الحديث.

أنَّ أحمد هذا هو غير أحمد بن حنبل. والله أعلم.

ثانياً : في صحيح مسلم :

روى الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه (٢٠) حديثاً فقط عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

ومن الأمثلة على حديث الإمام أحمد في صحيح مسلم :

١ ــ قال مسلم: حدَّثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن رافع قال: حدَّثنا عبدالرزاق، أخبرنا: معمر، عن همَّام بن مُنبه قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها، وقال: قال رسول الله ﷺ : «أيُّما قريةٍ أتيتموها، وأقمتم فيها، فسهمكم فيها. وأيُّما قرية عصت الله ورسُوله، فإنَّ خُمُسَها لله ولرسوله. ثم هي لكم»(٢٨٠).

٢ ــ وقال مسلم : وحدَّثني أحمد بن حنبل، حدَّثنا محمد بن جعفر، حدَّثنا شعبة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا أُقيمت الصَّلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبة»(٢٨١).

ثالثاً : في سنن أبي داود :

أكثر الإمام أبو داود عن الإمام أحمد بن حنبل حيث لازمه فترة طويلة، وبلغ عدد أحاديث الإمام أحمد في سنن أبي داود (٢٢٠) حديثاً. ولهذا

---

(٢٨٠) أخرجه : أحمد (٣١٧/٢) ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب حكم الفيء (١٣٧٦/٣) رقم (١٧٥٦). وأبو داود: كتاب الخراج والإمارة، باب في إيقاف أرض السواد وأرض العنوة (١٦٦/٣) من طريق أحمد أيضاً.

(٢٨١) أخرجه: أحمد (٤٥٥/٢) ومن طرق أخرى (٣٣١/٢ و٥١٧ و٥٣١) ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب كراهية الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن (٤٩٣/١) رقم (٧١٠). كما أخرجه: ابن ماجه (١١٥١) وأبو داود (١٢٦٦) من طريق أحمد وغيره. والترمذي (٤٢١) والنسائي (١١٦/٢).

أما مواضع حديث أحمد في صحيح مسلم فهي: (١٥٢/١ و١٩٧ و٣٦٩ و٤٠٩ و٤٩٣) و(٩٣٣/٢ و٩٤٤) و(١١٨٦/٣ و١٣٠٣ و١٣٧٦ و١٤٤٨ و١٥٣٤ مرتين و١٦٥٦) و(١٨٦/٣ و١٦٨٨ و١٦٤٩) و(١٨٠٤/٤ و١٨٨٢ و١٩٠٣).

يُعتبر أبو داود أكثر من روى عن الإمام أحمد بن حنبل من أصحاب الكتب الستة.

وإليك أمثلة على حديث الإمام أحمد في سنن أبي داود[٢٨٢]:

١ ـ قال أبو داود: حدَّثنا أحمد بن حنبل، ثنا هشيم، أخبرنا سيَّار، عن الشعبي، عن جابر بن عبدالله قال: كنَّا مع النبي ﷺ في سفر، فلمَّا ذهبنا لندخل قال: «أمهلوا حتى ندخل ليلاً، لكي تمتشط الشَّعثة، وتَستَحدَّ المغيبة»[٢٨٣].

٢ ـ قال أبو داود: حدَّثنا أحمد بن حنبل، ثنا عبدالرزاق، ثنا معمر، عن همَّام بن مُنبِّه قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «العين حق»[٢٨٢].

تنبيه : قال الحافظ الذهبي : «روى أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، عن رجل عنه»[٢٨٤].

قلت: جميع الأحاديث التي رواها أبو داود عن أحمد رواها بدون واسطة. والله تعالى أعلم.

★ ★ ★

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

---

(٢٨٢) الأحاديث التي ذكرت قبل قليل كأمثلة لحديث أحمد في صحيح مسلم تصلح أن تكون أيضاً أمثلة لحديث أحمد في سنن أبي داود لأنه رواها من طريقه أيضاً.

(٢٨٣) أخرجه : أحمد (٣٠٣/٣) وهو في سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب في الطروق (٩٠/٣) رقم (٢٧٧٨). وأخرجه أيضاً: البخاري رقم (٥٠٧٩) ومسلم (١٠٨٨/٢) و(١٥٢٧/٣).

(٢٨٤) أخرجه: عبدالرزاق رقم (١٩٧٧٨) وأحمد (٣١٨/٢) والبخاري رقم (٥٧٤٠) و(٥٩٤٤) ومسلم (١٧١٩/٤). وهو في سنن أبي داود: كتاب الطب، باب ما جاء في العين (٩/٤) رقم (٣٨٧٩).

« فهرس المصادر والمراجع »

١ ــ إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن القيم. ت. محمد محيي الدين عبدالحميد.

٢ ــ الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط: لسبط ابن العجمي. الدار العلمية ــ الهند ١٤٠٦هـ .

٣ ــ الأنساب: للسمعاني. دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر أباد الدّكن، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .

٤ ــ البداية والنهاية: لابن كثير. مكتبة المعارف ــ بيروت. الطبعة الرابعة ١٩٨٢م.

٥ ــ التاريخ: ليحيى بن معين. ت. أحمد نور سيف. مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

٦ ــ تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان. دار المعارف بمصر. ترجمة عبدالحليم النجار.

٧ ــ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة ــ مصر. الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ .

٨ ــ تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٩ ــ تاريخ دمشق: لابن عساكر. نشر مجمع اللغة العربية ــ دمشق.

١٠ ــ تحفة الأشراف: للمزيّ. الدار العلمية بالهند. الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ .

١١ ــ تدريب الراوي: للسيوطي. طبعة المكتبة العلمية ــ المدينة المنورة ١٣٧٩هـ .

١٢ ــ تذكرة الحفاظ: للذهبيّ. حيدر آباد الدكن. الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ.

١٣ ــ ترتيب أسماء الصحابة: لابن عساكر. مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٤٩١٩).

١٤ ــ ترجمة الإمام من «تاريخ الإسلام»: للذهبي. دار الوعي بحلب. بدون تاريخ.

١٥ ــ توضيح الأفكار: للصنعاني. مطبعة السعادة ــ مصر. ١٣٦٦هـ .

١٦ ــ تعجيل المنفعة: لابن حجر. دار المحاسن للطباعة ــ القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

١٧ ــ التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لابن نقطة ــ حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

١٨ ــ التقييد والإيضاح: للعراقي. دار الحديث ــ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

١٩ ــ تهذيب التهذيب: لابن حجر. حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ .

٢٠ ــ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم. حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى ١٣٧١هـ .

٢١ ــ حلية الأولياء: لأبي نعيم. دار الكتب العلمية . بيروت.

٢٢ ــ خصائص المسند : لأبي موسى المديني. ت. أحمد شاكر في مقدمة المسند.

٢٣ ــ الرد على الزنادقة والجهمية: لأحمد بن حنبل. ت. عبدالرحمن عميرة.

٢٤ ــ الرسالة المستطرفة: للكتاني.

٢٥ ــ الزهد: للإمام أحمد بن حنبل. ت. محمد السعيد زغلول. دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٦ ــ سير أعلام النبلاء : للذهبيّ ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

٢٧ ــ شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدس. الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ .

٢٨ ــ شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي. ت. السامرائي. عالم الكتب. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٢٩ ــ طبقات الحنابلة: مطبعة السنة المحمدية ١٣٧١هـ . تحقيق محمد حامد الفقي.

٣٠ ــ طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ــ مصر ــ ١٣٨٢هـ .

٣١ ــ العبر في خبر من غبر: للذهبيّ. ت. صلاح الدين المنجد. دائرة المطبوعات والنشر بالكويت.

٣٢ ــ العلل: لعلي بن المديني. ت. محمد الأعظمي. المكتب الإسلامي ــ الطبعة الثانية ١٩٨٠م .

٣٣ ــ العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن حنبل. ت. طلعت قوج. تركيا ١٩٦٣م .
٣٤ ــ علوم الحديث: لابن الصلاح. ت. نورالدين عتر ــ حلب ١٣٨٦هـ .
٣٥ ــ الفتاوى: لشيخ الإسلام ابن تيمية. مجموع ابن قاسم. نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
٣٦ ــ فتح الباري: المكتبة السلفية ــ المدينة المنورة. ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي.
٣٧ ــ الفتح الرباني: أحمد البنا ــ دار الشهاب ــ القاهرة.
٣٨ ــ فتح المغيث: للسخاوي. مصورة دار الكتب العلمية ــ بيروت.
٣٩ ــ الفروسية: لابن القيم. مطبعة الأنوار ــ مصر ــ ١٣٦٠هـ.
٤٠ ــ فضائل الصحابة: لأحمد بن حنبل. ت. وصي الله بن محمد عباس. جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ .
٤١ ــ الفهرست: لابن النديم. دار المعرفة ــ بيروت ــ ١٣٩٨هـ .
٤٢ ــ فهرست ما رواه عن شيوخه: للإشبيلي. دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
٤٣ ــ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: لابن تيمية. إدارة ترجمان السنة. لاهور ١٣٩٧هـ .
٤٤ ــ القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: لابن حجر ــ حيدر آباد الدكن ١٣١٩هـ .
٤٥ ــ كشف الظنون: لحاجي خليفة ــ دار الفكر ــ بيروت ١٤٠٢هـ .
٤٦ ــ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: لابن كيال. ت ــ حمدي السلفي ــ ١٤٠١هـ .
٤٧ ــ لسان الميزان: لابن حجر. دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد الدكن ١٣٢٩هـ .
٤٨ ــ المحصَّل: للقرعاوي. دار العليان للنشر ــ بريدة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
٤٩ ــ المسند: لأحمد بن حنبل. الطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٣هـ. مصدَّرة المكتب الإسلامي.
٥٠ ــ المسند: لأحمد بن حنبل. ت. أحمد شاكر.
٥١ ــ المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد: للجزري. ت. أحمد شاكر في مقدمة المسند.
٥٢ ــ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي. دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد. الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ.
٥٣ ــ منهاج السنة النبوية: لابن تيمية مطبعة بولاق ــ مصر ــ ١٣٢١هـ .
٥٤ ــ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: للعليمي. مطبعة المدني ــ القاهرة ١٣٨٣هـ .
٥٥ ــ مناقب الإمام أحمد: لابن الجوزيّ. طبعة الخانجي ــ القاهرة ١٣٤٩هـ.
٥٦ ــ الموضوعات: لابن الجوزيّ. المكتبة السلفية ــ المدينة المنورة ١٣٨٦هـ .
٥٧ ــ ميزان الاعتدال: للذهبي. ت. علي البجاويّ. الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
٥٨ ــ النجوم الزاهرة: لابن تغري بردي. نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ .
٥٩ ــ وفيات الأعيان: لابن خلكان. ت. إحسان عباس. دار الثقافة بيروت. ١٣٨٨هـ .